

# المضافة والديوان

فضاءات التنشئة الاجتماعية وبناء الثقة

أحمد علي الحسن



# المضافة والديوان

فضاءات التنسّر الاجتماعية وبناء الثّقّة

أحمد علي الحسن

مهندس نظم وبرمجيات

باحث في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

الطبعة الأولى ٢٠٢٦



إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ  
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ\*  
 وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا  
 وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ

(النحل: ٩٠-٩١)

## منشورات كاي

- إن مطبوعات ( كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني ) تهدف إلى :
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي ؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين ( البحثي والتطبيقي ) .
  - توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
  - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
  - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

[رابط](#) زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية  
Islamic Business Reserches Center





# جامعة كاي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

## توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي - كما هو منشور - مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com) , [www.kie.university](http://www.kie.university)

## الفهرس

- ٤ منشورات كاي \_\_\_\_\_
- ٦ توضيح \_\_\_\_\_
- ٧ الفهرس \_\_\_\_\_
- ٨ لماذا نعود إلى المضافة والديوان اليوم؟ \_\_\_\_\_
- ١١ المضافة كمدرسة للتنشئة الاجتماعية \_\_\_\_\_
- ١٣ تشويه وظيفة الديوان في عهد السلطة والولاءات \_\_\_\_\_
- ١٦ استعادة وظيفة الأبوة والرعاية \_\_\_\_\_
- ١٩ إكرام المرأة ورفع الظلم عنها \_\_\_\_\_
- ٢٢ التكافل في زمن الفقر: الزكاة نموذجاً \_\_\_\_\_
- ٢٦ تنظيم التكرير البدائي: بين الرزق والبيئة \_\_\_\_\_
- ٣٠ الثروة الحيوانية كرافعة تنموية \_\_\_\_\_
- ٣٥ الشباب واللجوء والعودة \_\_\_\_\_
- ٣٩ الديوان في مواجهة التفاهة الرقمية \_\_\_\_\_
- ٤٣ المخدرات ودور الديوان في حماية الشباب \_\_\_\_\_
- ٤٧ تنقية العرف العشائري من الظلم \_\_\_\_\_
- ٥٠ الامتداد العشائري الإقليمي كضمان للصالح \_\_\_\_\_
- ٥٤ حماية البر والنهر من الصيد الجائر \_\_\_\_\_
- ٥٧ الشعر والشعراء: صوت القيم وذاكرة العشيرة \_\_\_\_\_
- ٦١ الديوان والتنمية: من مجلس اجتماعي إلى كتلة استثمارية \_\_\_\_\_
- ٦٨ الخاتمة الجامعة \_\_\_\_\_

## لماذا نعود إلى المضافة والديوان اليوم؟

قال تعالى: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ (الحجرات: ١٠).

قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى (النحل: ٩٠).

حين نتحدث عن المضافة والديوان، فإننا لا نتحدث عن بناءٍ من حجر، ولا عن مجلسٍ للضيافة فقط، ولا عن عادة اجتماعية توارثها الناس بحكم الألفة والتقليد. نحن نتحدث عن مؤسسة اجتماعية حيّة كان لها في تاريخ مجتمعاتنا دور يتجاوز استقبال الضيف وتقديم القهوة. كانت المضافة مساحة يتعلّم فيها الصغير من الكبير، ويستمتع فيها الشاب إلى تجارب الرجال، وتُصان فيها الكلمة، وتُحفظ فيها المكانة، وتُدار فيها الخلافات قبل أن تتحول إلى قطيعة أو خصومة أو دم.

لقد كانت المضافة، في معناها الأصيل، بيتاً للثقة. يدخلها ابن العشيرة وهو يشعر أن له مكاناً، وأن صوته مسموع، وأن ضعفه لا يعرضه للإهانة، وأن حاجته لا تجعله غريباً بين أهله. وكان الديوان، في وظيفته الاجتماعية الأولى، مجالاً للرعاية والتوجيه، لا مجرد واجهة للمظاهر أو عنواناً للمجاملات أو مكاناً لتبادل الولاءات. في هذه المجالس تعلّم الناس كثيراً من القيم التي لا تُكتب في الكتب وحدها: احترام الكبير، توقير الضيف، أدب الكلام، حسن الإصغاء، ضبط الغضب، حفظ اللسان، نجدة المحتاج، وإصلاح ذات البين. وفيها أيضاً كان المجتمع يضع معايير الأخلاقية: من هو الرجل الرصين؟ من هو الكريم؟ من هو صاحب الكلمة؟ من هو الذي يُصلح ولا يفسد؟ ومن هو الذي يُلجأ إليه عند الشدة؟

لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: هل بقيت المضافة تؤدي هذا الدور؟

لقد تغير الزمن، وتغيرت العلاقات، ودخلت على المجتمع سلطات وأزمات وحروب ونزوح ولجوء وفقر ووسائل تواصل وأشكال جديدة من التفكك. وكثير من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تحفظ التوازن بين الناس تعرضت للضعف أو التشويه أو التوظيف في غير معناها الأصلي. لذلك لا تكفي العودة إلى المضافة بوصفها ذكرى جميلة من الماضي، ولا يكفي أن نتحدث عنها بلغة الحنين.

المطلوب هو أن نسأل بجديّة: ما الوظيفة التي نريدها للديوان اليوم؟

هل نريده مكاناً للصور والمظاهر؟

هل نريده واجهة اجتماعية بلا أثر؟

هل نريده قريباً من السلطة وبعيداً عن الناس؟

أم نريده بيتاً للرعاية، ومجالاً للثقة، ومدرسة للقيم، ومساحة للإصلاح؟

إن العودة إلى المضافة والديوان اليوم لا تعني العودة إلى الماضي كما كان، بكل ما فيه من قوة وضعف، بل تعني استعادة المعنى الأصيل وتطويره بما يناسب واقعنا الحالي. فالمجتمع اليوم يحتاج إلى أماكن آمنة للكلام، ومساحات تجمع ولا تفرق، ومرجعيات اجتماعية تحمي الضعيف، وتحتوي الشباب، وتنصف المرأة، وتمنع الظلم، وتساعد في تخفيف الفقر، وتفتح باب التنمية، وتعيد الاعتبار للأعراف الحميدة دون أن تبرر الأعراف الظالمة.

من هنا يأتي سؤال هذه المحاضرة المركزي: كيف نستعيد وظيفة الديوان بوصفه

بيت رعاية وثقة، لا مجرد واجهة اجتماعية أو عنواناً للمجاملات؟

هذا السؤال هو المدخل لكل ما سنناقشه؛ لأن قيمة المضافة لا تُقاس بكبر بنائها، ولا بكثرة روادها، ولا بعدد المناسبات التي تعقد فيها، بل بقدر ما تمنحه للناس من

أمان، وبقدر ما تزرعه في الأجيال من قيم، وبقدر ما تساهم به في إصلاح المجتمع  
وحماية كرامته .

## المضافة كدرسة للنسئة الاجتماعية

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ) لم تكن المضافة في معناها الأصيل مجلساً تُدار فيه فناجين القهوة فحسب، بل كانت مدرسة مفتوحة الأبواب؛ لا جدران لها إلا الوقار، ولا منهاج لها إلا التجربة، ولا معلّم فيها إلا القدوة. كان الصغير يدخلها فيتعلم قبل أن يتكلم، ويجلس قبل أن يُجالس، ويصغي قبل أن يُسمع صوته. فالمضافة لم تكن تربي الناس بالخطب الطويلة، بل بالفعل المتكرر، والنظرة المعلّمة، والموقف الرصين، والكلمة الموزونة.

في الديوان كان الشاب يتعلم أن للمجلس حرمة، وأن للحديث أدباً، وأن للكبير مقاماً، وأن الضيف أمانة، وأن اللسان إذا انفلت أفسد ما لا تفسده اليد. كان يتعلم كيف يجلس، ومتى يتكلم، ومتى يسكت، وكيف يخفض صوته دون أن تضعف حجته، وكيف يختلف دون أن يجرح، وكيف يعتذر دون أن ينكسر، وكيف يحفظ هيئته بحسن خلقه لا بعلو صوته.

كانت المضافة تعلّم أن الرجولة ليست خشونة في الطبع، ولا قسوة في اللفظ، ولا استعجالاً في الغضب؛ بل الرجولة أن يملك الإنسان نفسه عند الغضب، وأن يحفظ لسانه عند الخصومة، وأن يصون وجه جليسه ولو خالفه، وأن يعرف أن الصمت في موضعه حكمة، والكلام في موضعه شجاعة، وأن لكل مقام مقالاً، ولكل مجلس أدباً، ولكل كلمة ثمناً.

وفيها أيضاً كان الناس يتعلمون معنى توقير الضيف. فالضيف لا يُسأل أولاً عن نسبه ولا عن ماله ولا عن موقفه، بل يُستقبل بوصفه ضيفاً له حق الإكرام. ومن هنا

كانت المضافة تبني في النفوس معنى أوسع من العصبية الضيقة: معنى الكرم، والمروءة، وحفظ الوجه، وإعانة الغريب، وإغاثة الملهوف .

ولم تكن المضافة مدرسة للأبناء وحدهم، بل كانت ميزاناً للرجال أيضاً. ففيها يظهر الرصين من الخفيف، والحكيم من المتهور، وصاحب الخلق من صاحب الادعاء. المجلس يكشف الناس؛ فمن أجاد الإصغاء عُرِفَ عقله، ومن أحسن الكلام عُرِفَ أدبه، ومن ضبط غضبه عُرِفَت مروءته، ومن ستر عيوب الناس عُرِفَ أصله .

لهذا يمكن القول إن الديوان كان مدرسة سلوك وأخلاق قبل أن يكون مجلس ضيافة. كان يعلم الناس كيف يكونون أهلاً للثقة، لا كيف يحضرون المناسبات فقط. وكان يزرع في الأجيال أن المكانة لا تُنال بالمباهاة، بل بالخلق؛ ولا تُحفظ بالمال، بل بالسمعة؛ ولا تكبر برفع الصوت، بل برجاحة العقل وحسن السيرة .

ولما ضعف هذا الدور، ضعفت معه أشياء كثيرة. فإذا لم يتعلم الشاب آداب المجلس، تعلم فوضى الشارع. وإذا لم يسمع من الكبار حكمة التجربة، سمع من الشاشات ضجيج التفاهة. وإذا لم يجد أمامه قدوة في الوقار، بحث عن شهرة عابرة ولو على حساب كرامته. لذلك فإن استعادة دور المضافة في التنشئة ليست حينئذٍ إلى شكل قديم، بل حاجة حقيقية لإعادة بناء الذوق، والرصانة، والاحترام، والثقة بين الأجيال .

## تسوية وظيفة الديوان في عهود السلطنة والولايات

قال تعالى: وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ (هود: ١١٣)

إن الصورة الأصلية للمضافة والديوان لم تبق دائماً على نقائها. فقد مرت على المجتمع عهود طويلة جرى فيها إضعاف المؤسسات الأهلية، لا بإلغائها من الوجود، بل بتفريغها من معناها. وأخطر ما يصيب المؤسسة الاجتماعية ليس أن تغلق أبوابها، بل أن تبقى أبوابها مفتوحة بينما يغلق قلبها عن الناس.

خلال فترات سابقة، وخصوصاً في عهد حزب البعث، جرى تحجيم الدور الطبيعي للمضافة والديوان. لم يعد المطلوب من بعض الشيوخ والوجهاء أن يكونوا آباء اجتماعيين، أو رعاة للمظلومين، أو مصلحين بين الناس، بل أريد لهم في كثير من الأحيان أن يكونوا واجهات ولاء، وألسنة تمجيد، وجسوراً تمر من خلالها السلطة إلى المجتمع، لا جسوراً يمر من خلالها وجع المجتمع إلى من بيده القرار.

وهكذا تحوّل بعض الدواوين من بيوت جامعة إلى منصات للخطاب الرسمي، ومن مجالس إصلاح إلى ساحات للمجاملات السياسية، ومن أماكن يأمن فيها الناس على كلامهم إلى أماكن يتحسسون فيها ألفاظهم. وحين يشعر الإنسان أن المجلس الذي كان يفترض أن يحميه قد ينقل خبره، أو يراقب كلامه، أو يحاسبه على رأيه، فإن الثقة تنكسر في داخله، ولو بقيت القهوة تُصب، والوجوه تبتسم، والأبواب مفتوحة.

إن أخطر ما جرى ليس فقط أن بعض الدواوين اقتربت من السلطة، بل أنها ابتعدت عن الناس. اقتربت من مراكز النفوذ، وابتعدت عن بيوت الفقراء. اقتربت من لغة

التعليمات، وابتعدت عن لغة الرعاية. اقتربت من صورة المسؤول، وابتعدت عن دمعة المظلوم، وحاجة الأرملة، وقلق الشاب، وكرامة الضعيف.

ولذلك لا يجوز أن نقرأ هذه التجربة بوصفها ماضياً انتهى فحسب. فالخشية قائمة دائماً من أن يتكرر الدور نفسه تحت أي سلطة لاحقة، وبأي اسم جديد. فالمشكلة ليست في اسم السلطة فقط، بل في علاقة الديوان بالسلطة: هل يكون الديوان صوت الناس أمام المسؤول، أم صوت المسؤول بين الناس؟ هل يكون ملجأً اجتماعياً، أم مكتب علاقات عامة؟ هل يحمل همّ المجتمع، أم يحمل إلى المجتمع ما يُطلب منه أن يقوله ويسمعه ويقبله؟

إن الديوان إذا صار قريباً من السلطة وبعيداً عن الناس فقد روجه. وإذا صار الناس يدخلونه بقلق لا بأمان، فقد وظيفته. وإذا صار الشيخ يُقاس بمقدار قربه من أصحاب القرار لا بمقدار قربه من حاجات أهله، اختل الميزان. فالوجهة التي لا تحمي الناس عبء عليهم، والمضافة التي لا تمنحهم الثقة تصبح بناءً بلا معنى.

لسنا بحاجة إلى ديوان يصفق للقوي، بل إلى ديوان يقول كلمة الحق بحكمة. ولسنا بحاجة إلى مجلس يراقب الناس، بل إلى مجلس يراهم. ولسنا بحاجة إلى واجهة تُزيّن علاقة السلطة بالمجتمع، بل إلى بيت يحمي علاقة الناس ببعضهم، ويصون كرامتهم، ويفتح لهم باب الكلام الآمن.

ومن هنا تأتي العبارة التي ينبغي أن تبقى حاضرة في هذا الحديث كله:

قيمة الديوان ليست في قربه من السلطة، بل في قربه من الناس.

فالسلمة ءءبءل؁ والوءوء ءءءئر؁ والمواقع ءزول؁ أما ءقة الناس إءا ضاعء فلا ءعود بسهولة . والءءوان الءء ءءسر ءقة أهله لا ءعوضه أء صورء؁ ولا ىرفعه أء منصب؁ ولا ءمنحه المءاملاء معنئ فءقه فء قلوب الناس .

## استعارة وظيفّة الأبوة والرعاية

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته )  
 إذا كانت السنوات السابقة قد شوّهت وظيفّة الديوان في مواضع كثيرة، فإن  
 الواجب اليوم ليس الاكتفاء بالنقد، ولا الوقوف عند الحسرة على ما كان، بل  
 الانتقال إلى سؤال الإصلاح: كيف يستعيد الديوان معناه؟ وكيف يعود الشيخ أباً  
 اجتماعياً لا مثلاً شكلياً؟

إن الشيخ في المعنى الأصيل ليس صاحب مجلس فقط، ولا صاحب اسمٍ موروث،  
 ولا وجيهاً تُطلب صورته في المناسبات. الشيخ الحقيقي هو من يشعر الناس في  
 حضرته أن لهم ظهراً وسنداً، وأن بينهم من يسمع قبل أن يحكم، ويجمع ولا  
 يفرّق، ويستر ولا يفضح، ويصلح قبل أن تتسع النار. الشيخ ليس من يكثر حوله  
 المادحون، بل من يكثر حوله الآمنون.

مكانة الشيخ لا تُقاس بعدد الصور مع المسؤولين، ولا بكثرة الدعوات الرسمية، ولا  
 بطول المجالس، ولا بعدد السيارات الواقفة عند الباب. مكانته تُقاس ببيتٍ أصلح  
 بينه وبين جاره، وشابٍ أنقذه من الضياع، وامرأةٍ حمى كرامتها من الظلم، وفقيرٍ لم  
 يتركه وحيداً، وخصومةٍ أطفأها قبل أن تصير ثأراً، وكلمةٍ قالها في وقتها فحفظت  
 وجهاً ومنعت كسراً.

إن وظيفّة الأبوة هنا لا تعني التسلط، ولا الوصاية الثقيلة، ولا مصادرة أصوات  
 الناس. الأبوة المقصودة هي الرعاية: أن يكون الديوان بيتاً يسمع فيه الصغير

والكبير، الغني والفقير، القريب والبعيد؛ وأن تكون المضافة مساحة تفتح الباب لمن ضاقت به الأبواب، لا مجلساً لا يجلس فيه إلا أصحاب الجاه والنفوذ.

الديوان الذي نحتاجه اليوم هو الديوان الذي يطمئن إليه الناس. إذا دخل إليه الشاب بخطئه وجد من ينصحه لا من يفضحه. وإذا دخل إليه الفقير بحاجته وجد من يحفظ ماء وجهه لا من يثقل عليه بالمنة. وإذا دخلت إليه قضية امرأة مظلومة وجد من ينصفها لا من يطلب منها الصبر على الظلم. وإذا دخل إليه خصمان وجد كل واحد منهما أن كرامته مصونة، وأن الصلح لا يعني إذلال أحد الطرفين. إن الرعاية لا تُعلن بالشعارات، بل تظهر في التفاصيل: في طريقة استقبال الناس، في الإصغاء للضعيف كما يُصغى للقوي، في منع الاستهزاء بمن لا يحسن الكلام، في حفظ أسرار البيوت، في عدم استغلال الحاجة، في الوقوف مع الحق ولو كان على القريب، وفي رفض أن تكون العصبية ستاراً للظلم.

ولذلك فإن استعادة وظيفة الديوان تبدأ من إعادة تعريف الوجهة نفسها. الوجهه ليس من يخشاه الناس، بل من يثقون به. وليس من يتكلم باسمهم دون أن يسمعهم، بل من يسمعهم حتى إذا تكلم شعروا أن كلامه خرج من وجعهم ومصالحتهم. وليس من يحتمي الناس من لسانه، بل من يحتمون بحكمته.

إن الديوان الذي لا يمنح الأمان يفقد معناه. فقد يبقى بناؤه قائماً، وقد تبقى القهوة حاضرة، وقد يبقى الاسم معروفاً، لكن الروح تغيب. فالمضافة بلا أمان كالبر بلا ماء؛ تراها قائمة، ولكن العطشان لا يجد فيها ما يرويه.

ومن هنا ينبغي أن يكون معيار الديوان الحي واضحاً: هل يخرج الناس منه وهم أكثر طمأنينة؟ هل يشعر الضعيف أن له فيه نصيباً؟ هل يجد الشاب فيه من

يحتويه؟ هل يجد الفقير فيه من يحفظ كرامته؟ هل يجد المختلفون فيه باباً  
للصلح؟ إن كان الجواب نعم، فذلك ديوان حي. وإن كان الجواب لا، فقد بقي  
الشكل وضاع المعنى.  
الديوان الذي لا يمنح الأمان يفقد معناه.

## إكرام المرأة ورفع الظلم عنها

قال تعالى: وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (النساء: ١٩)

قال صلى الله عليه وسلم: (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي).

من أكثر القضايا التي تكشف صدق القيم أو زيفها قضية المرأة. فكثيراً ما تُمدح المرأة في الكلام، وتُذكر بوصفها عنوان الشرف والكرامة، ويُشاد بصبرها وتضحيتها، وتكون شعاراً للنخوة: "إخوة هدلة إخوة وضحة...". لكن السؤال الحقيقي ليس: كم نمدح المرأة؟ بل: كم ننصفها؟ فالإكرام ليس قصيدة تقال في المجلس، ولا عبارة تُردد في المناسبات، بل هو عدلٌ يظهر في حياتها اليومية، وفي حقها في الراحة، والتعليم، والاختيار الكريم، وصون الكرامة.

لا يصح أن تُحمل المرأة فوق طاقتها ثم نسمي ذلك صبراً محموداً. في كثير من البيئات الريفية والعشائرية قد تجمع المرأة بين أعمال الزراعة، وتربية الماشية، وشؤون البيت، وتربية الأبناء، وخدمة الكبار، ثم يُطلب منها أن تتحمل بصمت، وكأن التعب قدرها وحدها. هذا ليس من الكرامة في شيء. الكرامة لا تعني أن نُثقل كاهلها ثم نمدح قدرتها على الاحتمال؛ الكرامة أن نخفف عنها، وأن نقسم المسؤوليات بعدل، وأن نعترف بأن للمرأة طاقة وحدوداً وحقاً في الراحة كما للرجل.

إن المرأة ليست عاملة صامتة في البيت والحقل، وليست مخزوناً مجانياً للتعب، وليست يداً تُستدعى للعمل ثم يُغفل حقها عند القرار. هي أم ومربية وشريكة في بناء الأسرة والمجتمع. وإذا كان الديوان يتحدث عن القيم والتنشئة، فأول ما ينبغي

أن يحميه هو المرأة التي تربي الأجيال . فمن يظلم الأم ثم يطلب منها أن تربي جيلاً سويًا، كمن يكسر الساق ثم يطلب من صاحبها أن يركض .

ومن هنا تأتي أهمية تعليم المرأة . تعليم البنت ليس ترفاً، ولا خروجاً على القيم، بل هو حماية للأسرة والمجتمع . المرأة المتعلمة تفهم حقها وواجبها، وتعين أبناءها في تعليمهم، وتدير بيتها بوعي أكبر، وتشارك في رفع مستوى الأسرة كلها .  
و حين نعلّم فتاةً، فإننا لا نعلّم فرداً واحداً فقط؛ بل نفتح نافذة وعي في بيت كامل، وربما في جيل كامل .

ولا يكتمل الحديث عن إكرام المرأة دون مواجهة بعض الأعراف الظالمة التي تلبس ثوب العادة وهي بعيدة عن العدل . من ذلك منع البنت من الزواج لإبقائها في العمل، أو تعطيل زواجها بحجة أن ابن عمها غير موافق، أو التحكم بمصيرها دون رضاها، أو التعامل معها كأنها جزء من مصلحة العائلة لا صاحبة كرامة وحق . هذه الممارسات لا تُصان باسم العرف؛ بل تُراجع باسم العدل والدين والرحمة .  
إن العرف الذي يحمي المرأة نحفظه، والعرف الذي يظلمها نرده . فليس كل ما عرف مقدساً، وليس كل ما سُمي عادةً عدلاً . القيم الأصيلة لا تخاف من المراجعة؛ بل تزداد نقاءً حين تميز فيها بين النخوة والظلم، وبين الحماية والسيطرة، وبين الكرامة والتعسف .

وللديوان هنا دور كبير . فإذا كان الديوان بيت الرعاية، فعليه أن يكون مكاناً تُسمع فيه قضايا النساء بعدل ووقار، لا أن يكون مجلساً تُحسم فيه مصائرهن من غير أن يُسمع صوتهن . وعليه أن يقول بوضوح إن كرامة المرأة لا تتحقق بحبسها عن العلم، ولا بإرهاقها في العمل، ولا بمنعها من حقها، ولا بإجبارها على حياة لا

تريدها. الكرامة تتحقق حين تُعامل بوصفها إنساناً كاملاً، لها حق وكرامة ومسؤولية.

والمجتمع الذي يكرم نساءه يقوى من داخله؛ لأن المرأة ليست هامش البيت، بل قلبه. فإذا أُرهِق القلب تعب الجسد كله، وإذا أُنصف القلب استقامت الحياة حوله. لذلك فإن إصلاح الديوان لوظيفته لا يكتمل إلا حين يكون نصيراً للمرأة المظلومة، وحارساً لحقها، ومشجعاً لتعليمها، ومخففاً عن كاهلها.

إكرام المرأة لا يكون بمدح صبرها وهي مثقلة، بل بتخفيف العبء عنها وصيانة حقها وكرامتها.

## التكافل في زمن الفقر: الزكاة نموذجا

قال تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا (التوبة: ١٠٣)

قال تعالى: وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (الذاريات: ١٩)

لا يستطيع الديوان أن يكون بيت رعاية حقيقياً إذا كان يرى الفقر ولا يتحرك، ويسمع أنين المحتاجين ولا ينظم لهم باب عون، ويعرف بيوت الأرامل والأيتام والمرضى والمدينين ولا يطرق بابهم ويكتفي بالكلام عن القيم والمروءة. فالمروءة التي لا تطعم جائعاً، ولا تداوي مريضاً، ولا تحفظ كرامة محتاج، تبقى كلمة جميلة ناقصة الأثر.

لقد اشتدّ الوضع المعيشي على الناس، وضاعت أبواب الرزق، وتراجعت قدرة الأسر على تأمين حاجاتها الأساسية. في مثل هذا الزمن لا يكفي أن يكون الديوان مجلس ضيافة ومناسبات، بل يجب أن يكون أيضاً مركز تكافل، يعرف فقراه كما يعرف وجهاءه، ويسأل عن المحتاج كما يسأل عن صاحب الجاه، ويجعل حفظ كرامة الضعيف من صميم وظيفته.

ومن أعظم أبواب التكافل التي يمكن إحيائها وتنظيمها: الزكاة. فالزكاة ليست منّة من الغني على الفقير، ولا صدقة مزاجية يدفعها الإنسان إذا شاء ويمسكها إذا شاء، بل هي فريضة لها قدرها، ومصارفها، وحكمتها. هي حق معلوم في مال القادرين، تؤخذ من فضلة المال، وتذهب إلى من حددتهم الشريعة من أهل الحاجة والاستحقاق. وفيها وازع ديني يجعل صاحب المال يدفعها لرياء ولا مجاملة، بل تعبداً لله، وتطهيراً للمال، وقياماً بحق المجتمع عليه.

والزكاة حين تُدار بأمانة وعدل يمكن أن تصبح شبكة أمان اجتماعي حقيقية. فهي لا تهدف فقط إلى سدّ جوع يوم أو دفع حاجة عابرة، بل إلى منع الانكسار، وحماية البيوت من السقوط، وإبقاء الفقير داخل دائرة الكرامة لا على هامش المجتمع. فالفقير الذي يجد من يسنده لا يضطر إلى مدّ يده بذل، ولا إلى بيع كرامته، ولا إلى دفع أبنائه إلى طرق الخطر، ولا إلى ترك مريضه بلا دواء، ولا إلى إخراج أبنائه من التعليم.

ثم إن المال الذي يأخذه الفقير لا يختفي من المجتمع، بل يتحرك داخله. يأخذه الفقير فيشتري به خبزه ودواؤه ولباسه وحاجات بيته من التاجر، وصاحب الدكان، والمزارع، والصيدلي، وصاحب الحرفة. وبذلك يعود المال إلى السوق المحلي، لكنه قبل أن يعود يكون قد مرّ على بيت محتاج فأضاء فيه عتمة، وسدّ فيه ثغرة، وحفظ فيه وجهاً من الانكسار.

إن بعض الناس ينظرون إلى الزكاة وكأنها مال يخرج من يد الغني وينقص منها، لكن الحقيقة أن الزكاة إذا نُظمت بعدل فهي تعيد الحياة إلى الدورة الاقتصادية والاجتماعية معاً. فهي تطهّر مال الغني، وتحفظ كرامة الفقير، وتحرك السوق، وتخفف الحسد، وتعيد الثقة بين طبقات المجتمع. فالمال إذا احتبس في يد فئة قليلة صنع قسوة وتباعداً، وإذا تحرك بالحق والرحمة صنع توازناً وطمأنينة.

لكن تنظيم الزكاة يحتاج إلى أمانة عالية؛ لأن المال الذي يُجمع باسم الفقراء أخطر من أي مال آخر. لا يجوز أن يتحول إلى باب مجاملة، ولا إلى وسيلة لكسب الولاء، ولا إلى أداة لتعظيم شأن شخص أو بيت أو جهة. الزكاة حق للمستحق، لا

جائزة للمقرب . وهي أمانة في رقاب من يجمعونها ويوزعونها، لا وسيلة للوجاهة أو الإعلان أو التصوير.

من هنا يمكن للديوان أن يؤدي دوراً مهماً، لا بأن يحتكر الزكاة، ولا بأن يحولها إلى سلطة مالية جديدة، بل بأن ينظم الثقة حولها. يمكنه أن يساعد في معرفة الأسر المحتاجة وأن يشجع القادرين على إخراج زكاتهم، وأن يستعين بأهل العلم والخبرة لتحديد المصارف، وأن يضمن الشفافية، وأن يحفظ كرامة المستفيدين. فالمساعدة التي تهين الفقير تفقد بركتها، والصدقة التي تُعلن لتلميع صاحبها تجرح من أُعطيت له.

ولذلك ينبغي أن تكون للزكاة والتكافل ضوابط واضحة: لا تُذكر أسماء الفقراء في المجالس، ولا تُصور حاجاتهم، ولا يُساومون على ولاء أو موقف، ولا يُحرّم محتاج لأنه لا يحضر مجلساً، ولا يُقدّم غير مستحق لأنه قريب أو صاحب صوت. المعيار هو الحاجة والحق، لا القرب والمجاملة.

كما يجب ألا يقتصر التكافل على المساعدة الاستهلاكية فقط. فإطعام الجائع واجب، لكن الأجل أن نبحث كيف لا يجوع غداً. دفع ثمن الدواء ضرورة، لكن الأجل أن نبحث عن رعاية صحية منظمة. مساعدة الطالب الفقير عمل كريم، لكن الأجل أن نمنع الفقر من إخراجه من المدرسة. ولذلك يستطيع الديوان أن يجعل جزءاً من جهده موجهاً إلى التعليم، والعلاج، وأدوات العمل، والمشاريع الصغيرة، ودعم الأسر المنتجة، حتى يتحول التكافل من إطفاء حرائق الحاجة إلى بناء قدرة الناس على الوقوف.

إن الديوان الذي يعرف أغنياءه ولا يعرف فقراءه قد فقد نصف معناه . والديوان الذي تُفتح أبوابه لأصحاب الجاه وتضيق بالضعفاء ليس بيت عشيرة، بل مجلس طبقة . أما الديوان الحي فهو الذي يشعر فيه الفقير أن له مكاناً، وأن حاجته لا تفضحه، وأن أهله لا يتركونه فريسة للعوز .  
ما يأخذه الفقير من الزكاة يعود إلى السوق، لكنه قبل أن يعود يكون قد حفظ بيتاً من الانكسار .

## تنظيم التكرير البدائي: بين الرزق والبيئة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( لا ضرر ولا ضرار )

من القضايا التي لا يجوز للديوان أن يغيب عنها قضية التكرير البدائي، أو ما يُعرف بالحراقات. فهي قضية تمسّ الرزق والصحة والبيئة والعدالة في آن واحد. ومن الخطأ أن ننظر إليها بعين واحدة: عين ترى الدخان والتلوث فقط فتطالب بالإغلاق الفوري، أو عين ترى الرزق فقط فتتجاهل أثرها على الإنسان والأرض والماء. الحكمة أن نرى الصورتين معاً، وأن نبحث عن حل يحفظ لقمة العيش دون أن يقتل الحياة حولها.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن الحراقات بصورتها البدائية الحالية تحمل أضراراً كبيرة. دخانها يؤدي الصدور، ومخلفاتها تلوث التربة، وتسرباتها تهدد الماء، والعمل فيها يعرض العمال لمخاطر صحية وحوادث قاسية. ولا يليق بمن يحب أرضه وأهله أن يدافع عن الفوضى أو عن التلوث أو عن ترك الناس يعملون في ظروف خطيرة بلا حماية ولا تنظيم.

لكن في المقابل، لا يجوز أيضاً أن نتعامل مع العاملين في هذا القطاع وكأنهم اختاروا الخطر عبثاً أو ترفاً.

في منطقة تفتقر إلى المصانع، وتندر فيها فرص العمل المستقرة، وتعتمد على زراعة موسمية قد تخذلها الأمطار والأسعار، وعلى تربية أغنام موسمية تتأثر بالعلف والمرض والسوق، أصبحت الحراقات عند كثير من الأسر باب رزق، ولو كان

باباً صعباً ومرّاً. والناس لا يذهبون إلى الدخان لأنهم يحبون الدخان، بل لأن أبواب الرزق النظيفة ضاقت عليهم.

لهذا فإن الحل العادل لا يكون بترك الفوضى، ولا بقطع الأرزاق فجأة. الحل العادل هو التنظيم. أن نقول للمسؤولين بوضوح: أهل الجزيرة لا يطلبون أن تبقى الحراقات كما هي، ولا يريدون تلويث أرضهم ومائهم وهوائهم، لكنهم أيضاً لا يقبلون أن يُحرّموا من العمل في مورد خرج من أرضهم، بينما لا تُقدّم لهم بدائل حقيقية.

من حق أهل الجزيرة، وهم يعيشون فوق أرض كانت وما زالت من منابع النفط، أن يكون لهم نصيب منظم وعادل في العمل المرتبط بهذا المورد. ليس من العدل أن يتحمل الناس آثار النفط ومخاطره، ثم يُبعدوا عن فرصه. وليس من الحكمة أن يُطلب من الناس ترك مصدر رزقهم دون أن يُفتح لهم باب آخر. فالقرارات التي لا ترى بطون الجائعين تولّد غضباً، والقرارات التي لا ترى البيئة تولّد مرضاً؛ والمطلوب قرار يرى الإنسان والأرض معاً.

هنا يأتي دور الشيوخ والدواوين. ليس دورهم أن يبرروا التلوث، ولا أن يحموا الفوضى، بل أن يكونوا صوتاً عاقلاً بين الناس والمسؤولين. أن يشرحوا للحكومة أو السلطة القائمة أن هذا القطاع لا يمكن معالجته بالعصا وحدها، ولا بالشعارات، ولا بالحملات المفاجئة، بل بخطة تدريجية منظمة تحفظ الرزق وتخفف الضرر.

يمكن المطالبة بتخصيص أراضٍ بعيدة عن التجمعات السكنية، وعن المدارس، وعن مجاري المياه، وعن الأراضي الزراعية الحساسة، بحيث تُنقل إليها أنشطة التكرير ضمن رقابة وشروط سلامة. ويمكن المطالبة بترخيص العمل بدل تركه في الظل،

لأن العمل غير المرخص يصبح باباً للابتزاز والفساد والخطر. أما الترخيص العادل فيجعل العامل معروفاً، والموقع معروفاً، والمسؤولية واضحة، وشروط السلامة قابلة للمتابعة.

كما يجب الدفع باتجاه الاستبدال التدريجي للحراقات البدائية بوحدات تكرير أكثر أماناً، سواء كانت كهربائية أو مغلقة أو أقل تلويثاً بحسب الإمكانيات الفنية. لا يجوز أن يُطلب من الناس الانتقال من الصفر إلى الكمال دفعة واحدة، لكن يمكن أن نبدأ بسلم واقعي: إبعاد عن السكان، تنظيم للمواقع، معدات سلامة، منع تشغيل الأطفال، منع رمي المخلفات في الأرض والماء، ثم تطوير تدريجي للتقنية حتى نصل إلى بدائل أكثر نظافة وأماناً.

ولكي لا يتحول التنظيم إلى باب جديد للظلم، يجب أن يكون واضحاً وشفافاً. فلا تُمنح الرخص للأقرباء والمحاسيب فقط، ولا تتحول الرسوم إلى جبايات، ولا يُقصى المربي أو العامل الصغير لصالح متنفذ جديد. التنظيم إذا لم يكن عادلاً يصبح احتكاراً باسم القانون. لذلك يجب أن يكون لأهل الاختصاص دور، وللمجتمع المحلي رقابة، وللديوان صوت في حماية صغار العاملين من أن يُسحقوا بين التلوث من جهة والاحتكار من جهة أخرى.

ومن المهم أيضاً أن يُربط هذا الملف بالمسؤولية البيئية. فالذي يدافع عن حق الناس في الرزق يجب أن يدافع أيضاً عن حق الأطفال في هواء نظيف، وحق الأرض في ألا تُسّم، وحق الماء في ألا يُهدر، وحق العامل في ألا يحترق جسده من أجل لقمة خبز. الرزق الذي يدمر صحة الناس ليس رزقاً آمناً، والبيئة التي تُحمى بقطع أرزاق الناس ليست عدالة كاملة. لا بد من الجمع بين الحقين.

إن الديوان هنا يستطيع أن يقوم بدور رفيع: أن ينقل الملف من الفوضى إلى المطالبة المنظمة، ومن الشكوى الفردية إلى الرؤية الجماعية، ومن الدفاع العاطفي إلى الاقتراح العملي. يستطيع أن يجمع أصحاب الحراقات، والعمال، والأطباء، والمهندسين، وأهل البيئة، وأصحاب القرار، ليقال للجميع: لا نريد فوضى، ولا نريد ظلماً؛ نريد تنظيماً يحفظ الإنسان والأرض والرزق.

فالمنطقة لا يمكن أن تُترك بلا مصانع، ولا فرص عمل، ثم يُلام الناس لأنهم بحثوا عن رزق صعب. ولا يمكن أيضاً أن يُترك التلوث ينتشر لأن الفقر شديد. بين هذين الطرفين توجد مسؤولية الديوان: أن يطالب بديل، وينصح بالتدرج، ويمنع التهور، ويدفع نحو حل منظم.

لا عدالة في قطع الرزق بلا بديل، ولا حكمة في ترك الرزق يقتل الأرض والإنسان.

## الثروة الحيوانية كرافعة تنموية

قال تعالى: وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (النحل: ٥)

إذا كانت الجزيرة السورية قد عُرِفَتْ تاريخياً بالقمح والشعير والمراعي وتربية الأغنام، فإن الحديث عن التنمية فيها لا يكتمل من دون العودة إلى الثروة الحيوانية بوصفها مورداً أصيلاً، لا طارئاً، وجزءاً من خبرة الناس وذاكرتهم ومعاشهم. فالغنم لم تكن في حياة أهل الجزيرة مجرد حيوان يُربى، بل كانت مالا، ورزقاً، ومكانة، ومورداً للغذاء، ومصدراً للحليب والسمن واللبن والصوف، وعنصراً من عناصر استقرار الريف وحركة السوق.

وخلال السنوات الماضية تراجعت أعداد الأغنام في سوريا تراجعاً كبيراً، بفعل الحرب، وارتفاع أسعار الأعلاف، والجفاف، والتهدية، وتدهور القدرة الشرائية، وغياب الدعم، وانتشار الفقر. وصارت الفجوة في الثروة الحيوانية مشكلة وطنية لا محلية فقط؛ لأن نقص القطيع لا يعني نقص اللحم وحده، بل يعني ضعف إنتاج الحليب، وارتفاع أسعار الغذاء، وتراجع دخل المربين، وانكماش حركة الأسواق، وفقدان آلاف الأسر لمصدر رزقها.

لكن الأزمات الكبيرة، إذا وُجِدَتْ لها عقول منظمة، يمكن أن تتحول إلى فرص كبيرة. وفجوة الأغنام ليست قدراً يُبكى عليه فقط، بل يمكن أن تكون باباً لمشروع تنموي واسع، خصوصاً في الجزيرة التي تملك الخبرة والرعي والزراعة والمساحات والناس الذين يعرفون هذا القطاع معرفة عملية متوارثة.

إن التكتلات العشائرية تستطيع أن تحوّل هذه الفجوة إلى رافعة إنتاج، إذا انتقلت من التفكير الفردي المتفرق إلى التفكير الجماعي المنظم. فالفرد قد يعجز وحده عن شراء قطع جيد، أو تأمين العلف، أو دفع تكاليف الطبيب البيطري، أو تحمّل خسارة النفوق، أو الوصول إلى سوق مناسب. أما الجماعة إذا تنظمت في صندوق أو شركة محلية أو تعاونية إنتاجية، ومن خلال تمويل محلي ومن أبنائها المغتربين فإنها تستطيع أن تخفف الكلفة، وتوزع المخاطر، وتزيد القدرة على التفاوض والشراء والتسويق.

ليس المطلوب أن يشتري الناس أغناماً عشوائياً ثم يتركوها للظروف. هذا ليس مشروعاً، بل مغامرة. المشروع الحقيقي يبدأ من دراسة واضحة: كم نحتاج من رؤوس الأمهات؟ أين تتوافر الأعلاف؟ من يدير القطيع؟ من يشرف بيطرياً؟ ما خطة الولادات؟ كيف نمنع الأمراض؟ أين نسوّق الإنتاج؟ هل نبيع الخراف فقط، أم نصنع الحليب واللبن والجبن والسمن؟ وكيف نحافظ على المراعي من الاستنزاف والرعي الجائر؟

يمكن للديوان، هنا، أن يؤدي دوراً مهماً لا بوصفه مديراً فنياً، بل بوصفه مظلة ثقة وتنظيم. يجمع القادرين على المساهمة، ويستدعي أهل الخبرة، ويطلب من الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين وأصحاب التجربة أن يضعوا تصوراً عملياً، ثم تُدار الأموال والمشاريع بعقود واضحة ومحاسبة شفافة. فالثقة العشائرية وحدها لا تكفي، لكنها إذا اجتمعت مع الإدارة الحديثة صارت قوة كبيرة.

وأول ما ينبغي التفكير فيه هو شراء قطعان أمهات منتجة، لا الاكتفاء بتجارة موسمية سريعة. فالهدف ليس الربح العاجل من بيع بعض الرؤوس، بل إعادة بناء

القطيع وزيادة الإنتاج. النعجة المنتجة ليست رأس مال جامداً، بل أصل حيّ يتكاثر وينتج الحليب والمواليد، ويخلق حوله عملاً في الرعي، والعلف، والنقل، والطب البيطري، والتصنيع، والتسويق.

ثم يأتي ملف الأعلاف، وهو عصب هذا القطاع. فكثير من المربين لا يهزمهم المرض ولا السوق بقدر ما تهزمهم كلفة العلف. فإذا استطاعت التكتلات العشائرية أن تؤمن الأعلاف جماعياً، بشراء كميات كبيرة، أو زراعة الشعير والأعلاف، أو إنشاء مخازن مشتركة، فإنها تخفض الكلفة وتحمي المربي الصغير من تقلب الأسعار واستغلال التجار. وهنا يظهر الربط الطبيعي بين الزراعة والرعي: الأرض تُنتج العلف، والعلف يقوّي القطيع، والقطيع يعيد الحياة إلى السوق والبيوت.

ولا بد أيضاً من الرعاية البيطرية المنظمة. فالمشروع الذي لا يحمي القطيع من الأمراض كمن يبني بيتاً بلا سقف. وجود طبيب بيطري أو فريق متابعة، وجدول لقاحات، وسجل للمواليد والنفوق، وتحسين للسلاطات، ليس ترفاً إدارياً، بل شرط من شروط النجاح. فكل رأس يُنقذ من المرض هو مال محفوظ، وكل ولادة سليمة هي خطوة في طريق تعويض الفجوة.

أما القيمة الكبرى فتظهر عندما لا نكتفي ببيع الحيوان حياً. فالثروة الحيوانية لا تعني اللحم فقط، بل تعني الحليب، واللبن، والجبن، والسمن، والصوف، والجلود، وحتى السماد العضوي. وكل مرحلة تصنيع تضيف قيمة جديدة، وتفتح باب عمل جديد. فبدل أن يبيع المربي الحليب بسعر منخفض، يمكن أن يدخل في تعاونية صغيرة لتصنيع اللبن والجبن والسمن. وبدل أن يبقى العمل محصوراً في

الرعي، يمكن أن تُفتح فرص للنساء في التصنيع الغذائي المنظم، وللشباب في النقل والتسويق والإدارة والتبريد والتغليف.

وهنا تتضح أهمية هذا المشروع اجتماعياً، لا اقتصادياً فقط. فهو يشغل الشباب بدل أن يتركهم للفراغ أو الهجرة أو طرق الخطر. ويمنح النساء دوراً منتجاً محترماً ضمن بيئة مناسبة. ويدعم الأسر الفقيرة بفرص عمل لا بمساعدات عابرة. ويعيد الحياة إلى الريف. ويجعل الديوان لا يكتفي بجمع الناس على الكلام، بل يجمعهم على الإنتاج.

لكن النجاح يحتاج إلى حذر. فلا يجوز أن يتحول المشروع إلى حماس عاطفي غير محسوب. لا بد من حساب الماء والعلف والمرض والسوق والمخاطر. ولا بد من إدارة مهنية لا وجاهية. ولا بد من فصل واضح بين أموال الاستثمار وأموال الزكاة والصدقات. ولا يجوز أن يُدفع الفقراء إلى مساهمات لا يتحملون خسارتها، ولا أن تُدار أموال الناس بالمجاملات أو القرابة. فالمال إذا دخل بلا نظام خرج ومعه الثقة. كما يجب الانتباه إلى حماية المراعي. فإعادة بناء الثروة الحيوانية لا تعني إطلاق الرعي بلا ضوابط حتى تُستنزف الأرض. التنمية العاقلة هي التي تزيد القطيع وتحمي البر في الوقت نفسه. فالرعي الجائر يقتل المشروع من جذوره، لأن الأرض إذا ضعفت ضعف القطيع، وإذا ضاق المرعى ارتفعت كلفة العلف، وإذا تدهورت البيعة عاد الفقر من باب آخر.

إن فكرة الثروة الحيوانية يمكن أن تكون نموذجاً عملياً لما نريده من الديوان الجديد: ديوان يعرف الماضي لكنه لا يعيش فيه، يستند إلى خبرة الآباء لكنه يستخدم

أدوات العصر، يجمع الثقة الاجتماعية مع الإدارة الحديثة، ويحمل همّ الناس من باب الإنتاج لا من باب الشكوى فقط.

فالجزيرة لا تبدأ من الصفر. عندها الأرض، والخبرة، والناس، والذاكرة، والحاجة، والسوق. وما ينقصها هو التنظيم، والتمويل، والإدارة، والربط بين أصحاب المال وأصحاب الخبرة وأصحاب العمل. وإذا استطاعت التكتلات العشائرية أن تبني هذا الجسر، فإنها لا تعالج نقص الأغنام فقط، بل تفتح باباً واسعاً للتشغيل والتنمية والاستقرار.

فجوة الأغنام يمكن أن تتحول من أزمة إلى مشروع إنتاج وتشغيل إذا أُديرَت بعقلية مؤسسية.

## السباب والمجوء والعودة

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا (التحریم: ٦)  
من أعظم التحولات التي أصابت مجتمعاتنا في السنوات الماضية أن جيلاً كاملاً نشأ بعيداً عن بيئته الأولى. هناك من كبر في اللجوء، ومن تربى في النزوح، ومن عاش في المخيم، ومن انتقل إلى المدينة، ومن انقطعت صلته اليومية بالمضافة والديوان والقرية والأرض والذاكرة. هذا الجيل قد يعرف اسم عشيرته، وقد يفتخر به، لكنه لم يعش تفاصيله كما عاشها الآباء والأجداد. لم يجلس طويلاً في المجلس، ولم يسمع قصص الصلح، ولم يتعلم آداب الكلام من الكبار، ولم يعرف كيف كانت القيم تُنقل بالفعل قبل القول.

ولهذا لا يجوز أن نستقبل هذا الجيل بلغة اللوم وحدها. لا يصح أن نقول له: أين كنتم؟ ولماذا تغيرتم؟ ولماذا لا تعرفون عاداتنا كما نعرفها؟ فالغياب لم يكن دائماً اختياراً، واللجوء لم يكن نزهاً، والنزوح لم يكن رغبة، والمدينة والمخيم والغربة صنعت في نفوس الشباب أسئلة وجراحاً وتجارب لا ينبغي تجاهلها. من أراد أن يعيدهم إلى الديوان فعليه أولاً أن يفتح لهم الباب، لا أن يقف عند العتبة محاسباً وموبخاً.

إن وظيفة الديوان اليوم ليست أن ينتظر الشباب حتى يعودوا إليه كما كان يعود آباؤهم، بل أن يذهب إليهم بمعنى الرعاية والاحتواء. فالشاب الذي تربى بعيداً عن الديوان يحتاج إلى من يشرح له لا إلى من يحرجه، ويحتاج إلى من يصبر على أسئلته لا إلى من يسكتها، ويحتاج إلى من يربطه بالقيم لا إلى من يثقله بالأوامر.

فالانتماء لا ينمو في جو الخوف، ولا يزدهر تحت التوبيخ، بل يكبر حين يشعر الإنسان أن له مكاناً محترماً بين أهله.

وهنا ينبغي أن نفرق بين العودة إلى الاسم والعودة إلى المعنى. قد يعود الشاب إلى اسم عشيرته في بطاقة أو مناسبة أو منشور على وسائل التواصل، لكنه لا يعود حقيقةً إلا حين يفهم ما يعنيه هذا الانتماء من مسؤولية وأدب وكرامة. الانتماء ليس شعاراً يرفع عند الفخر، بل خلق يظهر عند الخلاف، ونخوة تظهر عند الحاجة، ووفاء يظهر عند الشدة، وانضباط يظهر حين تغري الفوضى.

ولذلك فإن الديوان مطالب بأن يعيد بناء الجسر بين الأجيال. الكبار يحملون الذاكرة، والشباب يحملون الطاقة. الكبار يعرفون التجربة، والشباب يعرفون لغة العصر. فإذا بقي كل جيل ينظر إلى الآخر برؤية، خسر المجتمع ذاكرته ومستقبله معاً. أما إذا جلسوا في مجلس واحد، يسمع الكبير من الشاب كما يسمع الشاب من الكبير، صار الديوان جسراً لا حاجزاً، ومجالاً للتواصل لا ميداناً للمقارنة والعتاب.

الشباب العائدون من اللجوء أو النزوح يحملون خبرات لا ينبغي الاستهانة بها. بعضهم تعلم لغات، أو عرف أنظمة مختلفة، أو اكتسب مهارات في العمل، أو رأى أشكالاً أخرى من التنظيم والتعليم والحياة. هذه الخبرات يمكن أن تكون إضافة للمجتمع إذا أحسن الديوان استقبالها. أما إذا عومل الشاب العائد كغريب أو ناقص أو متهم بالتغير، فقد ينغلق على نفسه، أو يبحث عن انتماء بديل، أو يبتعد عن المجلس كله.

إن احتواء الشباب لا يعني تركهم بلا توجيه، ولا قبول كل ما يحملونه من عادات جديدة، بل يعني توجيههم بكرامة. فهناك فرق بين النصح والإهانة، وبين التربية والكسر، وبين التصحيح والطرْد. من أراد أن يرد الشاب إلى القيم فعليه أن يجعله يحب القيم لا أن يخاف منها. والقيمة التي تُقدّم بالرحمة تبقى، أما التي تُفرض بالإذلال فتولد نفوراً ولو ظهرت الطاعة في البداية.

ومن واجب الديوان أيضاً أن يفتح للشباب أدواراً حقيقية، لا أن يطلب منهم الحضور الصامت فقط. فالشاب لا يشعر بالانتماء إذا كان دوره أن يجلس في آخر المجلس يسمع ولا يُسمع. يجب أن يكون له مكان في المبادرات، واللجان، والعمل التطوعي، ومشاريع التعليم، وحماية البيئة، ومكافحة المخدرات، والتكافل، والتنمية. حين يشعر الشاب أنه شريك في خدمة أهله، يتحول الانتماء من ذكرى إلى فعل.

كما يجب أن تُبنى لغة جديدة بين الديوان والشباب. ليست لغة تساهل مفرط يذيب القيم، ولا لغة تشدد قاسٍ يطرد الناس، بل لغة تجمع بين الحزم والاحتواء. نقول للشباب: أنت منّا، ولك مكان بيننا، ونريد لك الخير، لكن الانتماء له أخلاق، والحرية لها مسؤولية، والكرامة لا تجتمع مع التفاهة، والمستقبل لا يبني بالفراغ.

ولا ينبغي أن ننسى أن كثيراً من الشباب العائدين يحملون آثاراً نفسية واجتماعية من سنوات الحرب والقتلاع. بعضهم فقد أباً أو أماً أو بيتاً أو تعليماً أو سنوات من عمره. ومن الظلم أن نطالبه بأن يعود كما لو أن شيئاً لم يحدث. الديوان الحكيم

هو الذي يرى الجرح قبل أن يطلب من صاحبه أن يبتسم، ويرى التعب قبل أن يحاسبه على قلة الحضور، ويرى الحاجة قبل أن يطالبه بالكمال.

لذلك فإن استقطاب الشباب لا يكون بالمواعظ وحدها، بل بالبرامج والمبادرات. مجلس شهري للشباب، جلسات مع الكبار حول الذاكرة والقيم، ورشات مهنية، دعم للتعليم، أنشطة رياضية وثقافية، مشاركة في الصلح والخدمة العامة، زيارات للأسر، مبادرات لمكافحة المخدرات والتفاهة الرقمية، ومشاريع صغيرة تشعر الشاب أن الديوان ليس ماضياً معلقاً على الجدار، بل حاضراً يفتح له طريقاً.

إن عودة الشباب إلى الديوان لا تعني أن يصبحوا نسخة مكررة من الماضي، بل أن يحملوا أفضل ما في الماضي إلى المستقبل. نريدهم أن يأخذوا من المضافة أدبها لا جمودها، ومن العشيرة نخوتها لا عصبيتها، ومن الكبار حكمتهم لا أخطاءهم، ومن العصر أدواته لا تفاهته. بهذه المعادلة يصبح الديوان قادراً على تجديد نفسه بدل أن يبقى أسير الذكريات.

فالمجتمع الذي لا يستوعب شبابه يشيخ قبل أوانه. والديوان الذي لا يفتح الباب للجيل الجديد يتحول إلى متحف للوجوه القديمة. أما الديوان الحي فهو الذي يسمع خطى العائدين، ويفتح لهم مكاناً، ويقول لهم: أنتم لستم ضيوفاً على تاريخكم، بل شركاء في صنع مستقبله.

الانتماء لا يورث بالاسم فقط، بل يبني بالرعاية والاحترام والقُدوة.

## الديوان في مواجهة التفاهة الرقمية

قال تعالى: مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (ق: ١٨)

من التحولات الكبيرة التي دخلت على مجتمعاتنا أن المضافة لم تعد وحدها المكان الذي يتعلم فيه الشاب كيف يرى وكيف يُسمع. لقد ظهرت مضافة جديدة بلا باب ولا سقف ولا كبير مجلس، اسمها شاشة الهاتف. فيها يتكلم من شاء بما شاء، ويعرض الإنسان نفسه أمام الناس في لحظة، ويطلب الإعجاب من جمهور لا يعرفه، وقد يبيع وقاره من أجل ضحكة عابرة أو متابعة زائلة أو مبلغ قليل.

لا شك أن وسائل التواصل نعمة إذا استخدمت في العلم، وصلة الرحم، ونشر الخير، والتعريف بالحقوق، ونقل التجارب النافعة. لكنها تصبح نقمة حين تتحول إلى سوق للخفة، ومسرح للابتذال، ومكان يعلم الشاب أن الشهرة أهم من السمعة، وأن الضحك على النفس أو على الناس طريق إلى المال، وأن من خسر وقاره أمام الشاشة قد ربح شيئاً. وهذه خسارة في المعنى قبل أن تكون خسارة في الشكل.

لقد كان الشاب قديماً يدخل المجلس فيتعلم أن ينظر أين يجلس، وكيف يسلم، ومتى يتكلم، ومتى يصمت، وكيف يختار لفظه، وكيف يحفظ وجهه ووجه أهله. أما اليوم فقد يدخل إلى فضاء الشاشة دون أن يمر على أي ميزان من هذه الموازين؛ فيقول ما لا يليق، ويعرض ما لا يشرف، ويحسب أن كثرة المشاهدات دليل نجاح، ولو كانت على حساب حياته وكرامته وصورة أهله ومجتمعه.

وهنا لا ينبغي أن يكون دور الديوان دور الشرطي الذي يطارد الشباب، ولا دور الرقيب الذي لا يعرف إلا المنع واللوم. فالشباب لا يُستعادون بالصراخ عليهم، ولا تُهزم التفاهة بمجرد التذمر منها. دور الديوان أرقى من ذلك: أن يكون مدرسة ذوق، وبيت رصانة، ومكاناً يعيد تعريف المكانة. أن يقول للشباب بلغة هادئة وحازمة: ليست كل شهرة رفعة، وليس كل مال بركة، وليس كل ضحكة قبولاً، وليس كل انتشار احتراماً.

إن المشكلة ليست في أن يستخدم الشاب الهاتف، بل في أن يفقد ميزانه وهو يستخدمه. وليست المشكلة في أن يظهر أمام الناس، بل في أن يظهر بما يجرح صورته وكرامته. فالإنسان قد يخرج إلى الناس بكلمة ترفعه، وقد يخرج إليهم بتصرف يسقطه. والشاشة لا تنسى بسهولة؛ فما يظنه الشاب مزحة عابرة قد يبقى شاهداً عليه سنوات طويلة.

ومن واجب الديوان أن يرد الشباب إلى معنى الرصانة دون أن يكسر نفوسهم. الرصانة ليست عبوساً، والوقار ليس جموداً، والحياء ليس ضعفاً. يمكن للإنسان أن يكون مرحاً دون ابتذال، وحاضراً دون خفة، ومؤثراً دون إسفاف، وناجحاً دون أن يبيع احترامه. هذا هو الميزان الذي يجب أن يعاد تعليمه.

ومن المهم أيضاً أن نفهم أن التفاهة لا تنتشر في الفراغ. حين لا يجد الشاب عملاً، ولا مساحة تقدير، ولا باب مشاركة، ولا من يسمع صوته، قد يبحث عن الاعتراف بأي طريقة. فإذا لم يجد قيمة حقيقية يصنعها، صنع لنفسه قيمة زائفة عبر الضحك والاستعراض. لذلك لا يكفي أن نلومه على المحتوى التافه، بل يجب

أن نسأله: ماذا قدمنا له من بديل؟ أين مجالس الشباب؟ أين المبادرات؟ أين التدريب؟ أين فرص العمل؟ أين من يكتشف موهبته ويوجهها؟ إن الديوان يستطيع أن يحوّل هذه المشكلة إلى فرصة. يستطيع أن يدعو الشباب إلى صناعة محتوى نافع: عن تاريخ العشيرة، عن قصص الصلح، عن إكرام الضيف، عن حماية البرية والبيئة، عن مكافحة المخدرات، عن احترام المرأة، عن التعليم والعمل، عن الزراعة والرعي، عن المهن والحرف، عن الذاكرة الشعبية والشعر والقيم. فإذا كانت الشاشة قد صارت مجلساً جديداً، فلنملاً هذا المجلس بما يليق بنا.

ليس المطلوب أن نهرب من العصر، بل أن ندخل العصر بكرامتنا. فالهاتف في يد الشاب يمكن أن يكون أداة تفاهة، ويمكن أن يكون منبراً لقيمة. يمكن أن يهدم صورته، ويمكن أن يرفع صوته بما ينفع. والفرق بين هذا وذاك هو التربية والوعي والقدوة.

الديوان هنا يجب أن يقول للشباب: نحن لا نريد أن نطفئ حضوركم، بل نريد أن نرفع معناه. لا نريد أن نسلبكم أدوات العصر، بل نريد أن نمنحكم ميزاناً تستخدمونها به. لا نريد أن نمنع الضحك، بل نريد أن لا يكون الضحك على حساب الكرامة. لا نريد أن نحارب الشهرة، بل نريد أن تكون الشهرة ثمرة نفع لا ثمرة ابتذال.

فإذا لم يعد المجلس يعلم الذوق والرصانة، ستعلم الشاشة الخفة والابتذال. وإذا لم يجلس الشاب مع من يرفع همته، جلس مع من يشتري وقته ووعيه وكرامته. وإذا

لم يجد قدوة حقيقية في الديوان، بحث عن قدوة مصطنعة في فضاء لا يسأل عن الأصل ولا عن الخلق ولا عن العاقبة .  
إذا لم يعد المجلس يعلم الذوق والرصانة، ستعلم الشاشة الخفة والابتذال .

## المخدرات ودور الديوان في حماية الشباب

قال تعالى: وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (البقرة: ١٩٥)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( كل مسكر حرام ).

ومن أخطر ما أصاب المجتمع في السنوات الأخيرة انتشار المخدرات، حتى صارت تهديداً لا يمس الفرد وحده، بل يضرب الأسرة، والقرية، والعشيرة، ومستقبل الشباب. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في مراحل مختلفة من الفوضى وضعف الرقابة وتبدل السلطات، ومن ضمنها مرحلة حكم قسد والإدارة الذاتية في أجزاء واسعة من المنطقة، حيث شعر الناس أن المخدرات لم تعد خبراً بعيداً، بل خطراً قريباً من البيوت والمدارس والأسواق والطرق.

والمخدرات ليست مجرد معصية فردية أو خطأ عابر. إنها نار صغيرة تبدأ في جسد شاب، ثم تمتد إلى بيت كامل، ثم إلى سمعة عائلة، ثم إلى أمان مجتمع. فهي تسرق العقل، وتكسر الإرادة، وتفتح باب الجريمة، وتضعف الغيرة على النفس والأهل، وتجعل الشاب الذي كان يمكن أن يكون عاملاً ومنتجاً وحامياً لأسرته عبئاً عليها ومصدراً لخوفها.

لكن معالجة هذا الخطر تحتاج إلى حكمة. لا يجوز أن يتحول الحديث عن المخدرات إلى باب فضائح وتشهير. فالأسرة التي ابتليت بابن متعاطٍ لا تحتاج إلى من يفضحها، بل إلى من يعينها. والشاب المتعاطي لا يُترك للضياع لأنه أخطأ، ولا يُعامل كأنه انتهى من المجتمع. هو أخطأ، نعم، وربما أذى نفسه وأهله، لكنه يحتاج إلى احتواء وعلاج وردع رحيم، لا إلى طرد كامل يدفعه أعمق في الظلام.

وهنا يجب أن نفرق بوضوح بين المتعاطي والمروّج. المتعاطي مريض ومخطئ يحتاج إلى علاج ومتابعة وانضباط وستر يحفظ كرامة أسرته. أما المروّج فهو معتدٍ على أبناء الناس، يفتح أبواب الخراب بيده، ويبيع صحة الشباب ووعيهم ومستقبلهم من أجل مال حرام. هذا لا يجوز أن يجد حماية في عشيرة، ولا سترًا باسم القرابة، ولا مجاملة لأنه ابن فلان أو قريب فلان.

إن العصبية التي تحمي مروّج المخدرات ليست نخوة، بل خيانة. فمن يحمي المروّج لا يحمي فرداً من أهله، بل يسلّطه على أبناء أهله. ومن يشفع لتاجر مخدرات لأنه قريب أو صاحب نفوذ، فكأنه يضع السم في بيوت الناس ثم يطلب منهم السكوت. لا كرامة في حماية من يفسد الشباب، ولا مروءة في الدفاع عن مال جاء من خراب العقول والأجساد.

دور الديوان هنا يجب أن يكون واضحاً: الوقاية أولاً، ثم الاحتواء، ثم الحزم مع مصادر الخطر. الوقاية تعني أن نملاً فراغ الشباب بالعمل والتعليم والرياضة والمبادرات، وأن نفتح لهم أبواباً للحياة قبل أن تفتح لهم أبواب الانحراف. فالفراغ الطويل، والبطالة، واليأس، وغياب القدوة، وضعف الأسرة، كلها طرق قد تقود إلى هذه الهاوية. ومن أراد أن يحارب المخدرات فليحارب أسبابها أيضاً.

والاحتواء يعني أن تُساعد الأسرة التي تظهر عندها حالة تعاطٍ بسرية وكرامة، لا أن تُترك وحدها بين الخوف والعار. يمكن للديوان أن يشجع على طلب العلاج، وأن يتواصل مع الأطباء والمختصين، وأن يساند الأسرة في مراقبة ابنها ومتابعته، وأن يمنع تحويل المشكلة إلى فضيحة علنية. فالستر هنا ليس سترًا على الجريمة، بل حماية لطريق الإصلاح.

أما الحزم فيكون مع المروّجين والشبكات التي تتاجر بأبناء الناس . هنا لا مجال للمعاملة . يجب أن يكون موقف الديوان حاسماً : لا غطاء عشائرياً لمن يروّج، ولا جاهة لمن يفسد، ولا وساطة لإخراج من ثبت أنه يتاجر بالمخدرات ليعود إلى فعله . فالصلح له مكانه، والرحمة لها مكانها، أما حماية المفسد فليست رحمة بل مشاركة في الضرر .

ويمكن للديوان أن يقوم بخطوات عملية : تشكيل لجنة اجتماعية موثوقة تتابع الظاهرة بهدوء، الاستماع إلى الأسر المتضررة بسرية، توعية الأهالي بعلامات الخطر، التعاون مع الأطباء والمعلمين وخطباء المساجد، تشجيع الشباب على النشاط والعمل، ومطالبة الجهات المسؤولة بملاحقة المروّجين لا الاكتفاء بملاحقة الضعفاء والصغار .

ومن المهم أن لا يُترك خطاب مكافحة المخدرات للوعظ وحده . نعم، الوعظ مطلوب، والدين حاضر، والحرام واضح، لكن الشاب الذي يعيش فراغاً وفقدان أمل يحتاج أيضاً إلى باب رزق، ورياضة، وتعليم، ورفقة صالحة، ومجلس يسمعه، وكبير يثق به . لا يكفي أن نقول له : لا تقترب من النار، ثم نتركه في البرد وحيداً . يجب أن نوفر له دفئاً بديلاً : عملاً، معنى، صحبة، وانتماءً .

وإذا كان الديوان بيتاً للرعاية، فحماية الشباب من المخدرات من أولى واجباته . فالخطر هنا لا ينتظر، ولا يفرّق بين غني وفقير، ولا بين بيت معروف وبيت بسيط . كل بيت معرض إذا ضعف الوعي، وغاب الاحتواء، وانتشر المروجون، وسكت المجتمع .

إن المضافة التي تريد أن تستعيد معناها يجب أن تكون حصناً أمام هذا الخطر. لا حصناً من حجر، بل حصناً من وعي، ورقابة رحيمة، وموقف أخلاقي واضح. فكما كان الديوان يمنع توسع الخصومة بين العائلات، عليه اليوم أن يمنع توسع السم بين الشباب. وكما كان يصلح بين المتخاصمين، عليه أن يصلح بين الشباب ونفسه، وبين الأسرة وابنها، وبين المجتمع ومستقبله. العشيرة التي تحمي مروج المخدرات تخون أبناءها.

## تنقية العرف العشائري من الظلم

قال تعالى: **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۗ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ \* أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۗ وَمَنْ أَحْسَنُ مِمَّنِ اللَّهُ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** (المائدة: ٤٩-٥٠)

وقال تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ (الأنعام: ١٦٤).**

لا يمكن الحديث عن استعادة دور الديوان دون الحديث عن العرف العشائري؛ لأن الديوان كان تاريخياً المكان الذي تستحضر فيه الأعراف، وتُقاس بها المواقف، وتُحل في ضوءها الخصومات. غير أن العرف، مثل كل ميراث بشري، فيه ما هو كريم ينبغي حفظه، وفيه ما هو متعسف ينبغي مراجعته. وليس من الوفاء للآباء أن نبقى على كل ما ورثناه دون نظر، بل الوفاء الحقيقي أن نحفظ من ميراثهم ما كان عدلاً ورحمة ومروءة، وأن ننقي منه ما علق به من ظلم وقسوة وانحراف.

فليست كل عادة حقاً، وليست كل ممارسة باسم العشيرة من قيم العشيرة. هناك أعراف حميدة كانت صمام أمان للمجتمع: الإصلاح بين الناس، التحرز في الدم، إكرام الضيف، حماية الضعيف، حفظ الجوار، صون الكرامة، ستر العيوب، رد الحقوق، وإطفاء الفتنة قبل أن تكبر. هذه أعراف ترفع المجتمع، وتمنع الفوضى، وتحفظ السلم، وتستحق أن تُصان وتُورث للأجيال.

وفي المقابل، هناك أعراف أو ممارسات تعسفية لا يجوز الدفاع عنها باسم الأصالة. من ذلك توسيع دائرة الثأر حتى يُحمّل البريء ذنب غيره، أو الاعتداء على أقارب

القاتل، أو تهجير أسر لا ذنب لها، أو تحميل النساء والضعفاء نتائج نزاعات لم يصنعوها، أو منع البنت من الزواج لإبقائها في العمل، أو التحكم القسري بمصيرها بحجة ابن العم أو العرف أو كلام الناس.

هذه الممارسات ليست نخوة، بل ظلم. وليست قوة، بل عجز عن إقامة العدل. فالقوي حقاً لا يعتدي على من لا ذنب له، ولا ينتقم من الضعيف لأنه لا يستطيع الوصول إلى الجاني، ولا يجعل المرأة أو الطفل أو القريب البريء ثمناً لغضب الرجال. إن العدل لا يعرف العقوبة الجماعية، والشريعة لا تقبل أن تؤخذ نفس بجريرة غيرها، والمروءة لا ترضى أن يكسر بريء لإرضاء غضب جماعة.

إن من أخطر ما يصيب العرف أن يتحول من وسيلة لمنع سفك الدم إلى ذريعة لتوسيعه. الأصل أن يكون العرف باباً لإطفاء النار، لا حطباً جديداً لها. فإذا صار الثأر يأخذ الأبرياء، ويطارد الأقارب، ويهجر البيوت، ويترك الأطفال والنساء في الخوف، فقد خرج من معنى الكرامة إلى معنى العدوان.

وكذلك في قضايا المرأة، لا يجوز أن تُسجن حياتها باسم العرف. لا يصح أن تُمنع من الزواج لأنها نافعة في العمل، أو لأن قريباً يرفض، أو لأن المجتمع اعتاد أن يجعل قرارها بيد غيرها. إن حفظ الكرامة لا يكون بمصادرة الاختيار، والحماية لا تعني التحكم، والعرف الذي يظلم المرأة لا يرفع شأن العشيرة بل يجرح ضميرها.

وهنا يظهر دور الديوان في أرقى صورته: أن يكون ميزاناً يفرق بين العرف الحميد والعرف المريض. لا أن يكرر كل ما سمعه من السابقين دون نظر، ولا أن يخجل من مراجعة الخطأ، بل أن يقول بوضوح: ما وافق العدل والرحمة والشريعة نحفظه، وما خالف ذلك نتركه ولو طال عليه الزمن.

إن تنقية العرف لا تعني هدم الهوية، بل حمايتها من التشويه. فالعشيرة لا تضعف حين تراجع أعرافها الظالمة، بل تقوى؛ لأن القوة الحقيقية ليست في العناد، بل في القدرة على تصحيح المسار. والمجتمع لا يفقد أصالته حين يرفع الظلم عن المرأة والضعيف والبريء، بل يستعيد أنبل ما في أصلته.

ولذلك ينبغي أن تكون للمضافات والدواوين شجاعة أخلاقية في هذا الباب. أن تعلن أن الاعتداء على أقارب الجاني مرفوض. وأن تهجير الأبرياء مرفوض. وأن منع زواج البنت تعسف مرفوض. وأن تحميل النساء تبعات نزاعات الرجال مرفوض. وأن حماية الظالم باسم القرابة مرفوضة. فالعصبية إذا وقفت مع الحق كانت نخوة، وإذا وقفت مع الظلم صارت جاهلية.

إن الديوان الذي يريد أن يستعيد ثقة الناس يجب أن يجعل العدل فوق المجاملة، والحق فوق القرابة، والرحمة فوق الغضب. فلا قيمة لمجلس يرفع شعار الإصلاح ثم يبرر الظلم، ولا معنى لعرف يحفظ وجهة الرجال ويكسر كرامة الأبرياء. العرف الذي يمنع الظلم نحفظه، والعرف الذي يظلم الأبرياء نلغيه.

## الامتداد العشائري الإقليمي كضمان للصالح

قال تعالى: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ( الأنفال: ١ )

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فقال: رجل يا رسول الله أنصره إذ كان مظلوماً، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟! قال: تحجزه أو تمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره .

من خصائص العشائر الكبرى أن امتدادها لا يتوقف دائماً عند حدود إدارية أو سياسية حديثة. فكثير من العشائر لها حضور في الجزيرة السورية، ولها امتداد في العراق، أو الجزيرة العربية، أو غيرها من البيئات التي تشترك معها في النسب والذاكرة والروابط الاجتماعية. وهذا الامتداد، إذا أُحسن استخدامه، يمكن أن يكون قوة إصلاح، لا سبباً لتوسيع الخلاف .

فالعشيرة ليست اسماً محلياً معزولاً، بل شبكة من الصلات والرموز والمرجعيات والبيوت المعروفة. وفي بعض النزاعات الكبيرة، وخاصة النزاعات التي تتعلق بالأراضي أو الحدود أو الحقوق القديمة أو التداخل بين قبائل كبرى، قد لا يكفي الحل المحلي الضيق، لأن أثر المشكلة يتجاوز ذلك . هنا يمكن أن يكون التواصل مع المرجعيات العامة والأمراء المعروفين عاملاً مساعداً في تثبيت الصلح، وتوسيع دائرة القبول، ومنع عودة النزاع بعد تسوية مؤقتة .

ومن هذا الباب يمكن النظر إلى التواصل مع الامتدادات العشائرية في العراق والجزيرة العربية، ومع الأمراء العامين والمرجعيات الكبرى، مثل السمرمد أمراء قبائل زبيد، والرشيديد أمراء شمر، وغيرهم من المرجعيات المعروفة عند أهلها. فحضور

هذه المرجعيات في بعض الملفات الحساسة قد يمنح الحل وزناً معنوياً، ويساعد في تقريب وجهات النظر، ويجعل الصلح أوسع من تفاهم محلي هش يمكن أن ينقضه الغاضبون في أي لحظة.

لكن هذا الباب يحتاج إلى حكمة كبيرة؛ لأن الامتداد العشائري يجب أن يكون جسراً للحل لا باباً للوصاية. لا يجوز أن يتحول التواصل الخارجي إلى إلغاء لصوت أهل الأرض، ولا إلى فرض قرار على الناس، ولا إلى استقواء طرف على طرف، ولا إلى توسيع دائرة النزاع باستدعاء الاصطفافات الكبرى. فالمرجعية الخارجية أو الإقليمية تكون نافعة حين تساعد على العدل، وتثبيت الصلح، وحفظ الحقوق؛ وتكون ضارة إذا دخلت لتغليب طرف، أو لإحراج طرف، أو لتحويل النزاع المحلي إلى تنافس أوسع.

لذلك يجب أن تكون القاعدة واضحة: أهل الأرض هم أصحاب الشأن الأول، والامتداد العشائري عامل مساعدة وضمن لا بديلاً عنهم. فالصلح الذي لا يرضى به المتضررون المحليون لا يدوم، والحل الذي لا يسمع صوت أصحاب الحق لا يستقر، والتسوية التي تُفرض من فوق قد تهدأ في الظاهر لكنها تبقى النار تحت الرماد.

في قضايا مثل نزاعات الأراضي بين العكيدات وشمر، أو غيرها من النزاعات الكبرى، يمكن الاستفادة من المرجعيات العامة لتشكيل غطاء معنوي للحل، لكن بشرط أن يكون الحل موثقاً، وعادلاً، ورضائياً، وأن يراعي الخرائط والوثائق والشهادات والحقوق التاريخية والواقع الحالي، وأن يحفظ كرامة جميع الأطراف.

فالصلح المستدام لا يقوم على المجاملة، بل على وضوح الحقوق، وشجاعة الاعتراف، وضمن عدم تكرار الاعتداء.

كما ينبغي أن لا يكون حضور المرجعيات الكبرى حضوراً احتفالياً فقط، بل حضوراً مسؤولاً. ليس المطلوب صورة جماعية أو بياناً عاماً، بل رعاية جديدة لمسار الحل: سماع الأطراف، احترام الوقائع، الاستعانة بأهل الخبرة، تدوين الاتفاق، تحديد الضمانات، وضع آلية متابعة، ومنع التحريض بعد الصلح. فالصلح الذي لا تُحمى مخرجاته قد يتحول إلى استراحة بين نزاعين.

ومن المهم أيضاً أن يكون الديوان المحلي قوياً بما يكفي ليحسن إدارة هذا التواصل. فليس كل استدعاء للامتداد الإقليمي نافعاً. أحياناً يكون الحل المحلي أهدأ وأسرع. وأحياناً يحتاج الملف إلى مرجعية أوسع. الحكمة هي في معرفة متى نوسع الدائرة، ومتى نحصرها، ومتى نطلب الضمان، ومتى نمنع تضخيم المشكلة.

إن الامتداد العشائري، إذا وُضع في مكانه الصحيح، يمكن أن يخدم السلم الأهلي. فهو يذكر الأطراف بأنهم ليسوا معزولين، وأن سمعة العشيرة أكبر من خصومة موضعية، وأن الكبار لا يليق بهم ترك الفرع يوسع الخلاف، وأن الدم والأرض والكرامة لا تُترك للانفعال. ويمكن لهذا الامتداد أن يردع المتجاوز، ويشجع المتردد على قبول الصلح، ويمنح المتنازل حفظاً لماء الوجه، ويجعل العفو موقف قوة لا علامة ضعف.

أما إذا استُخدم الامتداد للمباهاة، أو الحشد، أو الاستقواء، أو كسر إرادة الطرف الآخر، فإنه يصبح خطراً. فالقبيلة الكبيرة لا تحتاج إلى أن تثبت كبرها بتوسيع

النزاعات، بل بإطفائها. والمرجعية المحترمة لا تزيد النار اشتعالاً، بل تدخل لتقول للجميع: لا كرامة في ظلم، ولا نصر في قطيعة، ولا مستقبل في نزاع لا ينتهي. لهذا فإن الديوان المعاصر يحتاج إلى رؤية متوازنة: يحفظ الصلة بالامتداد العشائري، ويستفيد من حكمة المرجعيات الكبرى، لكنه يبقي القرار مرتبطاً بالعدل ورضا الأطراف المحلية والقانون والحقوق. لا انغلاق محلياً يعجز عن حل النزاعات الكبرى، ولا استدعاء خارجياً يلغي أهل المكان. بين الاثنين يوجد طريق الحكمة.

الامتداد العشائري يجب أن يكون جسراً للحل، لا باباً لتوسيع الخلاف.

## صمّاية البر والنهر من الصيد الجائر

قال تعالى : وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالِكُمْ (الأنعام : ٣٨).

لم تكن علاقة العربي بالبر علاقة استهلاك وعبث، بل كانت علاقة معرفة وهيبية وأنس . كان البر كتاباً مفتوحاً لمن يعرف قراءته : أثرٌ على الرمل يدل على عابر، ونسيم تحمل خبراً، ونبتهٌ تعلن موسماً، وطائرٌ يبشر بمطر، وذئبٌ يظهر في الأفق فيقال إن البر ما زال بخير. لم يكن الذئب عند أهل البر مجرد حيوان يُطارده، بل كان علامة حياة، وزينة خلاء، ودليلاً على أن التوازن لم ينكسر بعد .

أما اليوم، فقد تبدلت هذه العلاقة عند بعض الناس . صار البر عندهم ساحة مطاردة لا مساحة تأمل، وميدان استعراض لا موطن حياة . تُطارده الأرانب والطيور والحيوانات البرية لا حاجة ولا لجوع، بل أحياناً للتسلية، أو التصوير، أو التباهي، أو إثبات مهارة لا تحتاج إلى كل هذا القتل . وما كان يُنظر إليه قديماً بوصفه زينة للبر، صار عند البعض هدفاً سريعاً لرصاصة أو مطاردة بسيارة أو منشور على الهاتف .

وهذا التحول ليس تفصيلاً صغيراً . إنه يكشف خللاً في الذوق والقيمة . فحين يقتل الإنسان بلا حاجة، فإنه لا يعتدي على الحيوان وحده، بل يعتدي على معنى الأمانة في نفسه . وحين يستسهل العبث بالبر، فإنه يقطع صلة قديمة بين الإنسان وأرضه . فالبر ليس فراغاً خارج القرية، وليس مساحة مهملة لأن لا أحد يسكنها؛

البر ذاكرة المكان، ومتنفس الناس، وميراث الأجيال، وموطن كائنات خلقها الله لتعيش وتحفظ التوازن لا لتكون مادة للتسلية.

الصيد في أصله ليس عيباً إذا كان حاجة، وبأدب، وفي وقته، وبما لا يفسد التوازن. فقد عرف الناس الصيد، وعرفوا معه ضوابطه وحدوده. لكن الصيد الجائر شيء آخر. الصيد الجائر هو أن تتحول الحاجة إلى عبث، وأن تتحول المهارة إلى استعراض، وأن يتحول السلاح إلى وسيلة لإفراغ البر من حياته. ومن المؤلم أن يفتخر بعضهم بما كان ينبغي أن يخجل منه؛ يقتل أكثر مما يحتاج، ثم يعرض ما قتل كأنه فتح أو بطولة.

وهنا يأتي دور الديوان. فكما يعلم المجلس الشاب كيف يجلس، وكيف يتكلم، وكيف يحترم الكبير والضيف، عليه أن يعلمه أيضاً كيف يحترم الأرض والماء والشجر والحيوان. فالكرامة لا تظهر فقط في طريقة الكلام مع الناس، بل في طريقة التعامل مع ما لا يستطيع أن يدافع عن نفسه. والرجل لا يُعرف فقط عند الخصومة، بل يُعرف أيضاً حين يكون قادراً على الأذى فيمتنع.

إن حماية البر والنهر ليست قضية بيئية بعيدة عن قيم العشيرة؛ هي جزء من هذه القيم. فالعشيرة التي تحفظ الجار ينبغي أن تحفظ جوارها من الأرض. والتي ترفض الاعتداء على الضعيف ينبغي أن ترفض الاعتداء على الكائن الذي لا يملك دعماً عن نفسه. والتي تعلم أبناءها أن لا يأخذوا حق غيرهم، ينبغي أن تعلمهم أن لا يأخذوا من البر فوق الحاجة.

يمكن للدواوين أن تضع عرفاً جديداً حميداً في هذا الباب: منع الصيد في مواسم التكاثر في البرية والنهر، ومنع الصيد بالوسائل المؤذية مثل السم والديناميت،

ورفض صيد الحيوانات النادرة أو غير المؤذية، ومنع المطاردة بالسيارات لأجل اللهو، ودم التباهي بالمصيد على وسائل التواصل، وتشجيع الرحلات البرية التي تعلم الشباب معرفة الأرض لا قتل ما فيها. ويمكن للشعراء والوجهاء والكبار أن يعيدوا للبر هيئته في الكلام، كما كانت له هيئته في الوجدان.

ليست الرجولة أن يطارد الإنسان أرنباً هارباً أو طيراً لا يضره. وليست الشجاعة أن يقتل المرء ما لا يحتاج. الشجاعة أحياناً أن تمتنع، وأن تقول لمن معك: دعوه يعيش، فالبر به أجمل. وليس كل من حمل بندقية صار صياداً؛ الصياد الأصيل يعرف متى يمتنع قبل أن يعرف متى يطلق.

إننا حين نحمي البر والنهر نحمي شيئاً من أنفسنا. نحمي ذاكرة الآباء الذين عرفوا الأرض واحترموها، ونحمي حق الأبناء أن يروا ما رأيناه، وأن يعرفوا أن البر ليس خراباً صامتاً بل حياة ممتدة. فالأرض التي تُفرغ من طيورها ووحوشها تفقد شيئاً من روحها، والمجتمع الذي يعتاد العبث بما حوله قد يعتاد العبث بما بين يديه.

لذلك فإن من واجب الديوان أن يعيد بناء أخلاق التعامل مع البر ومع النهر. أن يقول بوضوح: الصيد للحاجة شيء، والصيد للعبث شيء آخر. وأن يعلم الشباب أن الصورة التي تلتقط مع حيوان مقتول بلا حاجة لا تزيد صاحبها قدراً، بل تكشف خفة في ميزانه. وأن يذكر الجميع بأن الله لم يجعل البر والنهر ساحة عبث، بل أمانة.

البر ليس فراغاً نعبث به، بل أمانة تحفظ ذاكرة المكان.

## الشعر والشعراء: صوت القيم وذاكرة العشيرة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن من الشعر حكمة).

من أراد أن يفهم وجدان العشائر فليستمع إلى شعرها. فالشعر في الأدبيات العشائرية لم يكن زينة كلام ولا ترف مجالس، بل كان سجلاً للذاكرة، وصوتاً للقيم، ولساناً للمواقف، ومرآة لما تعظمه الجماعة أو تستنكره. بيت واحد قد يحفظ موقفاً أكثر مما تحفظه صفحات، وقصيدة صادقة قد ترفع همة قوم أو تطفئ نار خصومة أو ترد شاباً إلى معنى الكرامة.

الشاعر في البيئة العشائرية لم يكن مجرد صاحب موهبة، بل كان أحياناً لسان الجماعة وحارس سمعتها. يمدح الكرم فيُغري الناس به، ويذم الغدر فيخجل الناس منه، ويخلد موقف الصلح فيجعله فخراً، ويعيب الظلم فيجعله عاراً. ولهذا كانت الكلمة الشعرية مسؤولة؛ لأنها لا تمر على الأذن فقط، بل تستقر في الذاكرة، وتتردد في المجالس، وتصبح معياراً يقاس به الرجال. وإذا كان الديوان بيت القيم، فالشعر صوته العالي.

المضافة تعطي المكان، والشاعر يعطي النغمة. الديوان يجمع الناس، والشعر يهزّ وجدانهم. المجلس يفتح باب الكلام، والقصيدة تختصر المعنى في صورة لا تُنسى. لذلك لا تكتمل استعادة دور الديوان دون استعادة دور الشعراء وأهل الكلمة في الإصلاح والتوجيه وبناء الوعي.

لكن الشعر مثل السلاح: قد يحمي وقد يجرح، قد يجمع وقد يفرّق، قد يرفع وقد يهدم. هناك شعر يوقظ النخوة، وهناك شعر يوقظ العصبية. هناك شعر يفتح

باب الصلح، وهناك شعر يصب الزيت على نار الخصومة. وهناك شاعر يمدح صاحب المروءة، وشاعر يزين لصاحب النفوذ ظلمه. لذلك يجب أن نعيد السؤال عن وظيفة الشعر اليوم: هل نريده صوتاً للقيم، أم بوقاً للمباهاة؟ هل نريده ذاكرة للعدل، أم وقوداً للخلاف؟

نحن بحاجة إلى شعر يستنهض الشباب لا إلى التفاهة، بل إلى المعالي. شعر يقول لهم إن الرجولة ليست في الاستعراض، ولا في حمل السلاح بلا عقل، ولا في الشهرة الرخيصة، ولا في التعدي على الضعيف، بل في العمل، والوفاء، وحفظ اللسان، ونصرة المظلوم، وبر الوالدين، واحترام الآخرين، وصون العهد، وخدمة الناس.

ونحن بحاجة إلى شعر يمدح الصلح والعفو. فكثيراً ما يخاف الناس من الصلح لأنهم يظنون أن التنازل ضعف، وأن العفو انكسار، وأن الاعتذار هزيمة. هنا يستطيع الشاعر أن يعيد ترتيب المعنى: أن يجعل العفو بطولية، والصلح رفعة، وحقن الدم شجاعة، وضبط الغضب دليلاً على كمال المروءة. فالكلمة الصادقة قد تمنح المتخاصمين باباً يعودون منه دون أن يشعر أحدهم أنه هُزم.

ونحن بحاجة إلى شعر يذم الظلم، لا أن يجامل الظالم. يذم توسيع الثأر على الأبرياء، ويذم منع البنت من حقها، ويذم حماية مروج المخدرات، ويذم التباهي بالصيد الجائر، ويذم التفاهة الرقمية التي تجعل الإنسان يبيع وقاره بثمن قليل. فالعيب إذا لم يُسمَّ عيباً في الشعر والكلام، اعتاده الناس حتى يظنوه مقبولاً.

كما نحتاج إلى شعر يحيي الأعراف الحميدة: إكرام الضيف، حماية الجار، ستر المحتاج، حفظ العهد، إصلاح ذات البين، احترام الكبير، رحمة الصغير، ونصرة

الضعيف . هذه القيم إذا بقيت في المحاضرات وحدها قد تجف، لكنها إذا دخلت الشعر عاشت في اللسان والذاكرة والوجدان .

ولذلك يمكن للديوان أن يعيد للشعراء مكانتهم الإصلاحية . لا بأن يجعلهم مادحين للأشخاص، ولا مرددين لأسماء أصحاب النفوذ، بل بأن يدعوهم إلى أن يكونوا شعراء قيم . أن تفتح المجالس لقصائد تجمع ولا تفرق، وتصلح ولا تحرض، وترفع الهمم ولا تثير الأحقاد . وأن يُطلب من الشاعر أن يكون شاهداً على مكارم الناس لا بائعاً لكلمته في سوق المجاملات .

الشاعر الحقيقي لا يقف عند باب القوي يطلب رضاه، بل يقف عند باب المعنى يحرسه من السقوط . لا يمدح من كثر ماله إذا قلّ خلقه، ولا يرفع من علاصوته إذا انخفض عدله، ولا يزين خصومة لأنها تخص قومه . الشاعر الذي يستحق مجلس الديوان هو الذي يعرف أن للكلمة ذمة، وأن القصيدة أمانة، وأن بيتاً واحداً قد يصلح قلباً أو يجرح قبيلة .

ومن الجميل أن تعود في مجالسنا قصائد الإصلاح: قصيدة عن الصلح، وأخرى عن حماية الشباب من المخدرات، وثالثة عن إكرام المرأة، ورابعة عن حفظ البر، وخامسة عن نبذ التفاخر الفارغ، وسادسة عن العلم والعمل . عندها يصبح الشعر شريكاً في بناء الوعي لا مجرد فاصل في المجلس .

إننا لا نحتاج إلى شعر يوقظ العصبية، بل إلى شعر يوقظ الضمير . لا نحتاج إلى قصائد تزيد الخصومات، بل إلى قصائد ترفع قيمة الصلح . لا نحتاج إلى مدح أصحاب النفوذ، بل إلى مدح أصحاب المروءة . ولا نحتاج إلى شاعر يزين الخطأ، بل إلى شاعر يرد الناس إلى مكارمهم .

فالشعر حين يصدق ديواناً داخل الديوان؛ يسمعه الشاب فيتذكر من هو،  
ويسمعه الكبير فيتذكر مسؤوليته، ويسمعه الخصم فيجد طريقاً إلى الصلح،  
وتسمعه الجماعة فتتذكر أن لها قيماً أكبر من الخلافات العابرة.  
إذا كان الديوان بيت القيم، فالشعر صوته العالي.

# الديوان والتنمية: من مجلس اجتماعي إلى كتلة استثمارية

قال تعالى: هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا (هود: ٦١).

لا يكتمل الحديث عن المضافة والديوان إذا توقفنا عند الذاكرة والقيم والصلح والتكافل فقط. فهذه كلها أركان ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها في زمنٍ تضيق فيه أبواب الرزق، وتضعف فيه الزراعة الموسمية، وتراجع فيه الثروة الحيوانية، وتغيب فيه المصانع، ويقف الشباب على أبواب البطالة ينتظرون فرصة لا تأتي.

الديوان الذي يريد أن يستعيد معناه لا بد أن ينتقل من سؤال: كيف نساعد المحتاج؟ إلى سؤال أعمق: كيف نقلل الحاجة من أصلها؟

ومن سؤال: كيف نجتمع المال للفقراء؟ إلى سؤال: كيف نخلق عملاً يمنع الفقر؟  
ومن سؤال: ماذا نعطي الناس؟ إلى سؤال: كيف نجعل الناس شركاء في الإنتاج والتنمية؟

فالتكافل يعالج أثر الفقر، أما التنمية فتعالج سببه. والزكاة تحفظ البيت من الانكسار، لكن الاستثمار المنظم يفتح للبيت باب دخل مستمر. والمساعدة تسند الإنسان في لحظة ضعف، أما المشروع المنتج فينقله من موقع المحتاج إلى موقع العامل والشريك والمنتج.

من هنا تبرز أهمية التفكير في الديوان بوصفه أكثر من مجلس اجتماعي. يمكن للديوان، إذا امتلك الرؤية والشفافية واستعان بأهل الاختصاص، أن يتحول إلى كتلة ثقة منظمة؛ كتلة قادرة على جمع مبالغ مالية من القادرين والمغتربين،

والدخول بها في مشاريع تنموية واضحة، وفق إطار قانوني ومحاسبي، بعيداً عن العشوائية والمجاملة والضغط الاجتماعي .

وليست الفكرة أن يتحول الشيخ إلى تاجر، ولا أن يصبح الديوان شركة خاصة، ولا أن تُدار أموال الناس بعقلية الواجهة. الفكرة أن الديوان يملك رأس مال لا تملكه كثير من المؤسسات: الثقة الاجتماعية. فإذا اجتمعت هذه الثقة مع الخبرة القانونية، والمحاسبة الشفافة، ودراسات الجدوى، والإدارة المهنية، أمكن تحويلها إلى قوة تنموية حقيقية .

هناك وثيقة متخصصة حول صندوق الاستثمار في قطاع الطاقة، ويمكن أن تُتاح للحضور من أهل الاختصاص ودكاترة الجامعات والاقتصاديين والقانونيين والمهندسين للاطلاع والنقاش. أهمية هذه الوثيقة ليست في حصر الفكرة بقطاع الطاقة فقط، بل في تقديم نموذج يمكن تعميمه على قطاعات متعددة: الطاقة، الزراعة، المياه، الثروة الحيوانية، التكرير المنظم، التصنيع الغذائي، النقل، التخزين، والتعليم المهني .

رابط الوثيقة:

<https://doi.org/10.6084/m9.figshare.31144381>

فكما يمكن إنشاء صندوق أو نموذج استثماري في قطاع الطاقة، يمكن التفكير في صندوق للثروة الحيوانية، أو شركة للتصنيع الغذائي، أو مشروع مشترك للأعلاف، أو مركز تبريد وتخزين للمنتجات الزراعية، أو وحدات طاقة شمسية، أو ورش تدريب مهني للشباب، أو مشاريع ري حديث، أو نقل زراعي، أو تكرير منظم أكثر أماناً. المهم ليس اسم القطاع، بل طريقة التفكير: أن ننقل من التفرق إلى

التنظيم، ومن الشكوى إلى المبادرة، ومن الفرد المنعزل إلى الكتلة القادرة على التفاوض والعمل .

قد لا يستطيع الفرد وحده أن يدخل مشروعاً كبيراً، لكنه إذا دخل ضمن كتلة منظمة صار قادراً. وقد لا يستطيع مربي صغير أن يؤمن العلف بسعر مناسب، لكن مجموعة منظمة تستطيع. وقد لا يستطيع شاب وحده أن يؤسس ورشة، لكن صندوقاً محلياً يمكن أن يفتح ورشاً ومراكز تدريب. وقد لا يستطيع ديوان واحد أن يغير اقتصاد منطقة، لكن عدة دواوين إذا تعاونت بعقلية مؤسسية يمكن أن تفتح مساراً جديداً.

وهنا يظهر معنى مهم: الديوان لا ينبغي أن يكون بديلاً عن الدولة، ولا عن السوق، ولا عن الخبراء، لكنه يستطيع أن يكون جسراً بينها وبين الناس. يجمع الثقة الاجتماعية، ويستدعي العلم، ويشجع رأس المال المحلي، ويطلب دراسات الجدوى، ويختار إدارة مهنية، ويضمن أن لا يتحول المشروع إلى باب فساد أو احتكار أو محاباة.

ولكي تنجح هذه الفكرة، لا بد من ضوابط صارمة. أولها أن تكون المشاركة طوعية بالكامل. لا يجوز أن يُحرج الناس باسم العشيرة، ولا أن يُضغظ على أحد ليدفع، ولا أن تُخلط المكانة الاجتماعية بالقدرة المالية. الاستثمار لا يقوم على المجاملة، بل على الرضا والمعرفة بالمخاطر.

وثانيها أن تكون الإدارة بيد المختصين. فالوجهة تمنح الثقة، لكنها لا تكفي لإدارة مشروع. من يدير المال يجب أن يفهم المحاسبة، ومن يدير المشروع يجب أن يعرف القطاع، ومن يكتب العقود يجب أن يكون قانونياً، ومن يضع الخطة يجب أن

يستند إلى أرقام ودراسات لا إلى الحماس وحده. فالديوان يمنح الغطاء الاجتماعي، أما الإدارة فتترك لأهلها.

وثالثها وجود محاسبة ورقابة معلنة. لا يكفي أن نقول إن القائمين على المشروع أهل ثقة. الثقة لا تلغي السجلات، والقرابة لا تغني عن المحاسبة، والنية الطيبة لا تكفي لحماية أموال الناس. لا بد من تقارير دورية، ومحاسب قانوني، ولجنة رقابة، وبيانات واضحة للمساهمين، وآلية لدخول الشركاء وخروجهم، وتحديد الأرباح والخسائر والمخاطر.

ورابعها الفصل الكامل بين أموال الزكاة وأموال الاستثمار. فالزكاة حق للفقراء والمستحقين، ولا يجوز تعريضها لمخاطر تجارية، ولا استخدامها في مشروع ربحي يعود على المساهمين. أما الاستثمار فهو مال مساهمين، له ربح وخسارة ومخاطر وعقود. الخلط بينهما يفسد المعنيين: يظلم الفقير، ويشوه الاستثمار، ويفتح باب النزاع.

وخامسها منع المحاباة وتضارب المصالح. لا يجوز أن تُمنح العقود للأقارب بلا كفاءة، ولا أن تُختار الإدارة لأنها قريبة من الشيخ، ولا أن يتحول المشروع إلى باب جديد للنفوذ. فإذا دخلت المحاباة من الباب خرجت الثقة من النافذة. والمشروع الذي يبدأ باسم العشيرة ثم يُدار لمصلحة قلة، لا يبني التنمية، بل يصنع خصومة جديدة داخل المجتمع.

وسادسها الاستعانة بدكاترة الجامعات وأهل الاختصاص. فالمنطقة لا تخلو من عقول وخبرات: اقتصاديون، مهندسون، أطباء بيطريون، زراعيون، قانونيون، محاسبون، وأصحاب تجربة في السوق. هؤلاء يجب أن لا يبقوا خارج الديوان. إذا

كان الديوان يريد أن يصبح منصة تنموية، فعليه أن يفتح صدره للعلم كما يفتحه للوجاهة، وأن يجعل صاحب الخبرة شريكاً في القرار لا ضيفاً في آخر المجلس. إن التنمية لا تقوم بالعاطفة وحدها. العاطفة تشعل الحماس، لكنها لا تحسب الكلفة. والنية الطيبة تفتح الباب، لكنها لا تدير المشروع. والغيرة على المنطقة ضرورية، لكنها إذا لم تتحول إلى خطة بقيت كلاماً. لذلك ينبغي أن يكون الديوان مكاناً يلتقي فيه الحماس الشعبي مع العقل المتخصص، والمال المحلي والمغرب مع الإدارة الرشيدة، والوجاهة الاجتماعية مع القانون والمحاسبة. ومن المهم أيضاً أن تكون هذه المشاريع جامعة ما أمكن، لا مغلقة على فئة ضيقة. فالتنمية إذا تحولت إلى امتياز عشائري ضيق فقدت معناها. الديوان يمكن أن يبدأ من أبناء العشيرة، لكنه ينبغي أن يرى المصلحة العامة للمنطقة، وأن يفتح باب التعاون مع الجيران، والمزارعين، والمربين، والحرفيين، وأصحاب الخبرة من مختلف المكونات. فالمشروع الناجح لا يسأل العامل عن نسبه قبل كفاءته، ولا يحرم المجتمع من طاقة نافعة بسبب حدود ضيقة.

وإذا نجح الديوان في هذا الباب، تغيرت صورته في عيون الشباب. لن يراه الشباب مجرد مكان للكبار والذكريات، بل بوابة للعمل والمستقبل. ولن يراه الفقراء مكاناً تُطلب منه المساعدة فقط، بل مكاناً يفكر في كيف يفتح لهم باب رزق. ولن يراه المتعلمون فضاءً تقليدياً مغلقاً، بل منصة تستدعي خبرتهم وتحترم علمهم. عندها تتجدد المضافة من داخلها، وتصبح صلتها بالماضي قوة للمستقبل لا قيلاً عليه.

إننا نحتاج إلى ديوان لا يكتفي بأن يقول: كانت أرضنا غنية، بل يسأل: كيف نعيد إنتاج الغنى؟

ولا يكتفي بأن يقول: كان أهلنا أصحاب ماشية وزراعة، بل يسأل: كيف نظور الزراعة والماشية؟

ولا يكتفي بأن يقول: النفط من أرضنا، بل يسأل: كيف يكون لأهل الأرض نصيب عادل ومنظم من ثروتها؟

ولا يكتفي بأن يشكو من البطالة، بل يسأل: ما المشروع الذي يفتح عملاً للشباب؟

هذه النقلة من الشكوى إلى المبادرة هي جوهر المحور التنموي. فالمجتمع الذي ينتظر الحلول دائماً من الخارج يظل ضعيفاً، أما المجتمع الذي ينظم ثقته وماله وخبرته فإنه يبدأ باستعادة زمام أمره. وليس المطلوب أن تحل العشائر محل المؤسسات، بل أن تتحول من جماعات متفرقة إلى قوى اجتماعية مسؤولة تساهم في بناء المؤسسات والمشاريع.

إن الديوان في صورته الجديدة يمكن أن يكون مجلساً للصالح، ومركزاً للتكافل، ومدرسة للقيم، ومنصة للتنمية في وقت واحد. هذه ليست أدواراً متناقضة؛ بل هي حلقات متصلة. فالصالح يحفظ الاستقرار، والاستقرار يشجع الاستثمار، والاستثمار يخلق العمل، والعمل يخفف الفقر، وتخفيف الفقر يحمي الشباب، وحماية الشباب تعيد للمجتمع ثقته بنفسه.

وفي هذا كله يجب أن تبقى القاعدة واضحة: لا تنمية بلا عدل، ولا استثمار بلا شفافية، ولا ثقة بلا محاسبة، ولا مشروع ناجح بلا اختصاص. فالمال إذا جُمع بلا نظام قد يفرق الناس بدل أن يجمعهم، والمشروع إذا أُدير بالمجاملة قد يهدم الثقة التي قام عليها.

أما إذا أُدير الأمر بعقل وصدق، فإن الديوان يمكن أن يتحول من مكان تُناقش فيه الأزمات إلى مكان تُصنع فيه الحلول. من مجلس ينتظر المساعدة إلى كتلة تستثمر. من عنوان اجتماعي إلى رافعة اقتصادية. من ذاكرة للماضي إلى شريك في المستقبل.

بالتكافل نخفف الفقر، وبالاستثمار المنظم نمنع تكراره.

## الخاتمة الجامعة

قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ \* وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (النحل: ٩٠-٩١).

بعد هذا كله، نعود إلى السؤال الأول: لماذا نعود إلى المضافة والديوان اليوم؟ لا نعود إليهما حينئذٍ إلى الماضي فقط، ولا رغبة في استعادة الأشكال القديمة كما كانت، ولا بحثاً عن مجلس تلتقط فيه الصور، أو تُدار فيه المحاملات، أو تُنسج فيه علاقات الولاء. نعود إليهما لأن المجتمع يحتاج إلى بيت معنى؛ بيت يجمع ما تفرق، ويصلح ما انكسر، ويرفع ما انخفض، ويحمي ما صار مهدداً من القيم والناس والأرض.

الديوان الذي نحتاجه اليوم ليس ديوان صور ومحاملات وولاءات، بل ديوان رعاية وعدل وتنمية.

ديوان لا يقيس نفسه بعدد الحاضرين في المناسبات، بل بعدد القلوب التي اطمأنت إليه.

ولا يقربه من أصحاب السلطة، بل يقربه من وجع الناس. ولا بما يقال عنه في المدائح، بل بما يفعله حين يحتاجه الضعيف والمظلوم والمحتاج. نحتاج إلى ديوان يحمي المرأة من الظلم، لا أن يمدح صبرها وهي مثقلة. يحمي حقها في التعليم، وحقها في الكرامة، وحقها في حياة لا تُصادر باسم العرف.

فالمجتمع الذي يرفع شأن المرأة في الكلام ثم يثقلها في الواقع لم يفهم معنى الإكرام.

ونحتاج إلى ديوان يحمي الشباب من المخدرات والتفاهة والفراغ. لا يطرد الخاطئ إلى الظلام، ولا يفضح الأسرة المبتلاة، لكنه في الوقت نفسه لا يحمي المروج، ولا يجامل من يبيع السم لأبناء الناس. ديوان يفتح للشباب باب العمل والمعنى والانتماء، قبل أن تفتح لهم الشاشات والطرق أبواب الخفة والضياع.

ونحتاج إلى ديوان يحمي الفقير من الانكسار. يجعل الزكاة والتكافل عملاً منظماً لا منة عابرة، ويحفظ كرامة المحتاج، ويعرف أن المال إذا دار بالحق داخل المجتمع أحيى البيوت والأسواق معاً. فالفقر لا يُعالج بالمواساة وحدها، بل بالعدل والتكافل وفتح أبواب الرزق.

ونحتاج إلى ديوان يحمي البر والصحراء والنهر من العبث. يعلم أبناءه أن الأرض ليست فراغاً للصيد الجائر، وأن الذئب والطير والأرنب والحيوانات البرية ليست أهدافاً للتسلية، بل علامات حياة في مكان ينبغي أن يبقى حياً. فالذي لا يحترم البر يفقد شيئاً من صلته بأرضه وذاكرته.

ونحتاج إلى ديوان يحمي العرف من الانحراف. يحيي الأعراف التي تمنع سفك الدم، وتكرم الضيف، وتحفظ الجوار، وتنصر الضعيف؛ ويلغي الأعراف التي تظلم الأبرياء، وتوسع دائرة الثأر، وتتحكم بمصير النساء، وتحمل الضعفاء تبعات نزاعات لم يصنعوها. فالعرف إذا خالف العدل لم يعد كرامة، بل صار عبئاً على أهله.

ونحتاج إلى ديوان يحمي الرزق من الفوضى. لا يدافع عن التلوث، ولا يقبل قطع أرزاق الناس بلا بديل. يطالب بتنظيم التكرير، وبحق أهل الجزيرة في مورد خرج

من أرضهم، وبحلول تحفظ الإنسان والبيئة والعمل معاً. فالرزق لا ينبغي أن يقتل الأرض، وحماية الأرض لا ينبغي أن تكسر الناس.

ونحتاج إلى ديوان يحمي المجتمع من القطيعة. يصل العشائر بامتدادها الإقليمي حين يكون ذلك جسراً للصلح، لا باباً لتوسيع الخلاف. ويستفيد من حكماء الداخل والخارج لتثبيت الحلول العادلة، لا لفرض الوصاية أو الاستقواء. فكل امتداد لا يخدم الصلح يصبح عبئاً، وكل صلح لا يقوم على العدل لا يدوم.

ونحتاج إلى ديوان يحوّل الشعر من صوت عصبية إلى صوت قيم؛ ومن وسيلة مديح لأصحاب النفوذ إلى منبر يستنهض الشباب، ويمدح الصلح، ويذم الظلم، ويرفع شأن مكارم الأخلاق. فإذا كان الديوان بيت القيم، فالشعر صوته العالي، والكلمة الصادقة قد توقف ناراً لا توقفها الخطب الطويلة.

ونحتاج أخيراً إلى ديوان لا يكتفي بإطفاء الأزمات، بل يصنع التنمية. ديوان لا يسأل فقط: من الفقير الذي نساعد؟ بل يسأل: كيف نفتح باب عمل حتى لا يتكرر الفقر؟ ديوان يحوّل الثقة الاجتماعية إلى مشاريع، والكتلة العشائرية إلى قوة استثمارية منظمة، والزكاة إلى تكافل، والاستثمار إلى إنتاج، والخبرة المحلية إلى مستقبل.

إن المضافة التي نريدها ليست عودة إلى الماضي كما كان، بل عودة إلى المعنى الأصيل مع عقل جديد. نريد مضافة تحفظ الوقار دون جمود، وتصون العرف دون ظلم، وتكرم المرأة دون شعارات، وتحتوي الشباب دون تسيب، وتحمي البر دون مبالغة، وتطلب التنمية دون فوضى، وتبني الثقة دون ولاءات رخيصة.

فإذا أصبح الديوان بيت أمان للضعيف، ومدرسة أدب للشباب، وسنداً للمرأة، وملجأً للمحتاج، وميزاناً للعرف، ومنبراً للصلح، وحارساً للبيئة، وجسراً للتنمية؛ عندها لا يكون مجرد بناء تُفتح أبوابه في المناسبات، بل قلباً نابضاً في المجتمع.

أما إذا بقي الديوان مكاناً للصور، والمظاهر، والولاءات، والمجاملات، وحضور الأقوياء وغياب الضعفاء، فقد بقي الاسم وضاع المعنى، وبقي البناء وغابت الروح. إن قيمة المضافة ليست في سعة المجلس، بل في سعة الصدر.

وليست في ارتفاع الصوت، بل في رجاحة الكلمة.

وليست في عدد من يدخلونها، بل في عدد من يخرجون منها وقد وجدوا أمناً أو صلحاً أو نصحاً أو أملاً.

ولهذا نختم بالقول:

المضافة الأصيلة لا تربي الرجال في المجلس فقط، بل تحمي الإنسان والأرض والقيم.

## المضافة والديوان

### فضاءات التنشئة الاجتماعية وبناء الثقة

كانت المضافة بيتاً للثقة. يدخلها ابن العشيرة وهو يشعر أن له مكاناً، وأن صوته مسموع، وأن ضعفه لا يعرضه للإهانة، وأن حاجته لا تجعله غريباً بين أهله. وكان الديوان، في وظيفته الاجتماعية الأولى، مجالاً للرعاية والتوجيه، لا مجرد واجهة للمظاهر أو عنواناً للمجاملات أو مكاناً لتبادل الولاءات.

في هذه المجالس تعلم الناس كثيراً من القيم التي لا تُكتب في الكتب وحدها: احترام الكبير، توقير الضيف، أدب الكلام، حسن الإصغاء، ضبط الغضب، حفظ اللسان، نجدة المحتاج، وإصلاح ذات البين. وفيها أيضاً كان المجتمع يضع معايير الأخلاقية: من هو الرجل الرصين؟ من هو الكريم؟ من هو صاحب الكلمة؟ من هو الذي يُصلح ولا يفسد؟ ومن هو الذي يُلجأ إليه عند الشدة؟

والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: هل بقيت المضافة تؤدي هذا الدور؟

رغم تغير الزمن، وتغير العلاقات، ودخول السلطات والأزمات والحروب والنزوح واللجوء والفقر ووسائل التواصل وأشكال جديدة من التفكك.

لذلك لا تكفي العودة إلى المضافة بوصفها ذكرى جميلة من الماضي، ولا يكفي أن نتحدث عنها بلغة الحنين.

المؤلف..